

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة العشرين

للدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة في يوم الاربعاء ٣/رمضان /١٤١٣ هجرية الموافق ٢٤/٢/١٩٩٣ ميلادية.

(العدد ٢٠) (المجلد ٣٠)

ـ جدول الأعمال ـ

الصفحة

٣ ـ الردود على الاسئلة : ٥

١ . كتاب معالي وزير المالية رقم ١٩٤١ تاريخ ١٩٩٣/٢/٥ جوابا على السؤال رقم (٣٢) المقدم من سعادة النائب السيد حسين مجلي .

٢ . كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ١٣٣٢ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٥ جوابا على السؤال رقم (١٢) المقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر .

٣ . كتاب معالي وزير الصحة رقم ٢٦٣١ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٦ جوابا على السؤال رقم (٤٤) المقدم من معالي النائب السيد يوسف العظم .

٤ . كتاب معالي وزير الصحة رقم ٣٦٣٢ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٦ جوابا على السؤال رقم (٤٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

٥ . كتاب معالي وزير الصحة رقم ٣٦٣٣ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٦ جوابا على السؤال رقم (٤٢) المقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين .

٤ ـ مشاريع القوانين الواردة من الحكومة : ١٥

١ . مشروع قانون نقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣ .
(يحال على اللجنة) .

٢ . مشروع قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٣ .
(يحال على اللجنة) .

٥ ـ الاقتراحات برغبة : ٢٧

١ . اقتراح برغبة رقم (٢٩) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٨ مقدم من سعادة النائب السيد عطا الشهوان بشأن ربط طريق عمان/الاغوار المار بقضاء ناعور بالطريق المؤدي الى مطار الملكة علياء .

٢ . اقتراح برغبة رقم (٣٠) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٨ مقدم من سعادة النائب السيد عطا الشهوان بشأن تسييج كافة الاماكن الاثرية في المملكة وحراستها .

٣ . اقتراح برغبة رقم (٣١) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٨ مقدم من سعادة النائب السيد عطا الشهوان بشأن تحويل العيادة الصحية في شفا بدران الى مركز صحي .

٤ . اقتراح برغبة رقم (٣٢) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٠ مقدم من سعادة النائب السيد محمد الازايدة بشأن زيادة مخصصات الفرد من ماده السكر المدعوم لتصبح (٢) كغم بدلا من ١,٢ كغم .

٥ . اقتراح برغبة رقم (٣٣) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٠ مقدم من سعادة النائب الشيخ

الصفحة

عبد المنعم ابو زنط بشأن ان تحسب خدمة العلم السابقه او اللاحقه من مده التقاعد للموظف الحكومي ومن مدة الضمان الاجتماعي لغير الحكومي .

٦ ـ مناقشة بيان الحكومة حول سياسة الاسعار من قبل السادة النواب . ٢٩

٧ ـ استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم حول القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨ قانون التربية والتعليم .
(القانون موزع في الجلسة الثامنة عشره) .

٨ ـ ما يجد من اعمال . ٦٠

٩ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . ٦٠

* عيّنت يوم الأحد الساعة العاشرة صباحاً *

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق ٣ /رمضان /١٤١٣ هجري، الواقع في ١٩٩٣/٢/٢٤ ميلادي، عقد مجلس النواب جلسته العشرين من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عربيات) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة:

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة: معالي السيد سليم الزعبي، معالي الدكتور عبدالله النسور، معالي الدكتور عبدالله العكايلة، معالي السيد عبدالمجيد الشريدة، سعادة الدكتور نايف أبوتايه، سعادة السيد عطا الشهوان، معالي السيد يوسف العظم.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة:ـ

وحضر من الحكومة:

١ . سيادة الشريف زيد بن شاكر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.
٢ . معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
٣ . معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
٤ . معالي السيد باسل جردانة: وزير المالية.
٥ . معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
٦ . معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.
٧ . معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.
٨ . معالي المهندس سعد هايل السرور: وزير الأشغال العامة والاسكان.
٩ . معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
١٠ . معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.
١١ . معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
١٢ . معالي المهندس علي ابوالراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.
١٣ . معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
١٤ . سماحة الشيخ عزالدين الخطيب التميمي: وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.
١٥ . معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
١٦ . معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.
١٧ . معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
١٨ . معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.
١٩ . معالي السيد محمد السقاف: وزير التموين.
٢٠ . معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.

وحضر من الأمانة العامة: الدكتور حسين ابوعرابي، السيد علي الحسبان، السيد محمد الرديني، السيد حمد الغرير.

١ ـ افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل بسم الله نفتتح الجلسة، الاستاذ الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكرا معالي الرئيس.

١ ـ تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام من تلاوته؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٢ ـ الاجازات والاعتذارات:

أ . طلب معذرة مقدم من معالي السيد سليم الزعبي.
ب . طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عطا الشهوان.
جـ . طلب تأخير لفترة وجيزة من معالي السيد يوسف العظم.

٣ ـ الردود على الأسئلة:

١ . كتاب معالي وزير المالية رقم ١٩٤١ تاريخ ١٩٩٣/٢/٥ جوابا على السؤال رقم ٣٢ المقدم من سعادة النائب السيد حسين مجلي.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس النواب المحترم

تحية واحتراما وبعد،

الموضوع: سؤال عن قيمة الكلفة المالية لمحادثات السلام الأردنية ـ الاسرائيلية.

اثناء استمرار المحادثات العربية ـ الاسرائيلية برعاية مدعية الديمقراطية وحقوق الانسان الولايات المتحدة الامريكية، يشهد العالم القتل اليومي الذي يمارسه الاحتلال الاسرائيلي بتأييد الولايات المتحدة ويشهد العالم اقتلاع ما يزيد عن أربعماية انسان عربي من وطنهم ليحل محلهم من جلبوا من أصقاع الدنيا.

في ظل ما تقدم أرغب بتوجيه السؤال التالي لمعالي وزير المالية:

كم بلغت قيمة الكلفة المالية لمحادثات السلام الأردنية ـ الاسرائيلية حتى تاريخ الاجابة على هذا السؤال؟.

واقبلوا وافر الاحترام

النائب

حسين مجلي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٣/١٦/١٦/٢٦٠

التاريخ ١٤١٣/٧/٢٦هـ

الموافق ١٩٩٣/١/١٩م

معالي وزير المالية

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم

(٣٢) تاريخ ١٦/١/١٩٩٣ والمقدم من سعادة النائب حسين مجلي.

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عربيات

نسخة : الى سعادة النائب حسين مجلي.
نسخة : الى سجل الأسئلة.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية / عمان
الرقم ٢/١٩/١٩٤١
التاريخ ٥/٢/١٩٩٣
الموافق:

معالي رئيس مجلس النواب

أشير الى كتابكم رقم ٣/١٦/١٦/٢٦٠ تاريخ ١٩/١/١٩٩٣ والمتعلق بموضوع السؤال رقم (٣٢) تاريخ ١٦/١/١٩٩٣ المقدم من سعادة النائب حسين مجلي بخصوص بيان الكلفة المالية لمحادثات السلام الأردنية الاسرائيلية.

أرجو أن أبين لمعاليكم ان مجلس الوزراء الموقر قد اتخذ القرارات الضرورية لتمويل نفقات مؤتمر السلام وحدد اسس انفاقها وفيما يلي الكلفة المالية التي دفعتها وزارة المالية تنفيذا لتلك القرارات وذلك عن الفترة من ٢٨/١٠/١٩٩١ ولغاية تاريخه مفصلة على النحو التالي:

أ) كلفة جولات المحادثات الثنائية:

رقم الجولة	مكان انعقادها	فترة انعقادها	الكلفة / بالدينار
الاولى	مدريد	٢٨/١٠ - ٣/١١/٩١	٣٣٦٠٨٥
الثانية	واشنطن	٤/١٢ - ٢١/١٢/٩١	٤٨٩٢٣٧
الثالثة	واشنطن	٩/١ - ٢١/١/٩٢	٢٥١٩٤٩
الرابعة	واشنطن	٢٤/٢ - ٨/٣/٩٢	١٦٥٣٨٠
الخامسة	واشنطن	٢٧/٤ - ٧/٥/٩٢	١٧٣٥٢٧
السادسة	واشنطن	٢١/٨ - ٣٠/٩/٩٢	٤٥٨٨٧٩
السابعة	واشنطن	١٨/١٠ - ٢٠/١١/٩٢	٣٧٥٩٠٠
الثامنة	واشنطن	٤/١٢ - ١٩/١٢/٩٢	٢٤٠٩٦٢
	المجموع		٢٤٩١٩١٩
ب) كلفة مباحثات متعددة الاطراف			٢١٤٨٩٤
المجموع الاجمالي			٢٧٠٦٨١٣

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

باسل جردانة
وزير المالية

نسخة: مدير الحسابات العامة.
نسخة: مدير التمويل

معالي رئيس المجلس: الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: رغم ان هذا الجواب واضح ويعبر عما فيه الا انني اقول انه عجيب امر هذا الزمان العربي زمان الهوان العربي، زمان الشرعية العبرية التي تعلو على الشرعية الدولية، عجيب امر هذا الزمان الذي تدفع فيه بعض الدول العربية البلايين لاستقدام الاحتلال الامريكي والتي تدفع فيه بعض الدول الاخرى الملايين لادخال اعداء الوطن العربي للوطن العربي ليصل الامر حتى للتسليم لمسرى سيدنا محمد ﷺ، عجيب أمر هذا الزمان الذي تدفع

فيه الأمة العربية كلفة ما يسمى النظام العالمي الجديد عالم امريكا والصهيونية اما كان اجدى ان تدفع هذه الملايين لفتح الطريق او لفتح طريق لاستعابة التضامن العربي بدل من فتح الطريق الاسرائيلي الامريكي، الذي يجب ان يبقى مغلقا دائما واذا قال الذين يريدون ان يفلتوا بمصيرهم عن مصير امتهم، بعدم امكانية فتح طريق عربي اما كان اجدى ان تدفع هذه الملايين لفتح طريق زراعي، او لدعم رغيف الخبز الذي يتناوله فقراء الناس، ايها الناس لقد آن الأوان امام هذا الهوان العربي بأن نطالب حتى باستقالة النظام العربي الذي يقيم الهوان العربي ويدفع الملايين لادانة هذا الهوان.

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس من حق النائب ان يعلق على النفقات التي تتكبدها الحكومة بشأن وفد المفاوضات، ومن حقه ان يتكلم عن تلك المفاوضات ما يشاء، اما ان يتفوه بالعبارة بأن الحكومة تدفع ثمن تسليم مسرى النبي محمد عليه الصلاة والسلام فأعتقد أن هذا الكلام كلام معيب و يجب ان لا يقال في مثل هذا المنتدى الراقي الذي يجب ان يشعر كل من يدخل تحت قبته بمسؤولية كلامه هذا الكلام كبير وكبير جدا. وانا استغرب ان يصدر عن اي نائب وخاصة عن نائب قانوني حقوقي وطني مثل النائب السيد حسين مجلي، اطلب باسم الحكومة ان تحذف هذه الجملة من كلمته، وشكرا جزيلا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٢ . كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ١٣٣٢ تاريخ ١٥/٢/١٩٩٣ جوابا على السؤال رقم (١٢) المقدم من سعادة النائب السيد عبدالعزيز جبر.

معالي رئيس مجلس النواب المكرم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ارجو أن تجيب الحكومة على السؤال التالي وحسب النظام الداخلي للمجلس : اسماء الموظفين الذين عينوا في دائرة الأحوال المدنية والجوازات العامة بعد ١٥/١٠/١٩٩٢، شهادة كل واحد منهم، تاريخ التخرج، الاسس التي عينوا بموجبها، هل تنافسوا مع غيرهم وفازوا بالتعيين على اساس تكافؤ الفرص، ما دور ديوان الخدمة المدنية في التعيين؟ اسماء الذين تنافسوا معهم ولم يعينوا ولماذا؟ مع الاحترام.

النائب
عبدالعزيز جبر
١٨/١٢/٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم ٣/١٦/١٦/٤٢٠٠
التاريخ ٣١/١٢/١٩٩٢
الموافق: ٧/٦/١٤١٣

معالي وزير الداخلية

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٢) تاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٦ والمقدم من سعادة النائب السيد عبدالعزيز جبر رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام

رئيس مجلس النواب

الدكتور عبداللطيف عربيات

نسخة: الى سعادة النائب عبدالعزيز جبر.

نسخة: الى سجل الاسئلة.

بسم الله الرحيم الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ١٣٣٢/٤/١٢/٥١

التاريخ ١٤١٣/٨/٢٣

الموافق ١٩٩٣/٢/١٥

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ٤٢٠٠/١٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/١٢/٣١ والمتضمن السؤال رقم (١٢) تاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٦ المقدم من سعادة النائب عبدالعزيز جبر، أعلمكم بأن الأسماء المطلوبة تضمنتها القوائم المرسلة منا الى مجلسكم الكريم والمتعلقة بموضوع مناقشة التعيينات.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة / الى معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا معالي الرئيس، اعتراضي على جواب الحكومة من ناحيتين الناحية الاولى شكلية اولا: ارسل سؤالي الى الحكومة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٨، عن طريق الامانة العامة لمجلس النواب، صدر كتاب مجلس النواب المرسل الى الحكومة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٣١، ثلاثة عشر يوما والكتاب في المجلس وهنا اسجل ملاحظة على التباطؤ والترهل الموجود في الاجهزة الوظيفية.

ثانيا: جواب الحكومة في كتابها المؤرخ ١٩٩٣/٢/١٥، يدل على ان الحكومة ردت بعد (٤٥) يوم مخالفة بذلك المادة (٨٥) من النظام الداخلي، والتي تنص على وجوب ارسال الاجابة خلال اسبوعين وهنا اسجل ايضا على الحكومة مخالفتها بعدم التقيد بالمدة المطلوبة، اما من الناحية الجوهرية فان الجواب المرسل من الحكومة لا يعتبر جوابا على سؤالي، بل على جزء بسيط من السؤال اذ ان سؤالي ينصب على موضوع تعيين موظفين في دائرة الجوازات والاحوال المدنية بعد ١٩٩٢/١٠/١٥، عن شهادتهم تاريخ تخرج كل منهم الاسس التي عينوا بموجبها، هل تنافسوا مع غيرهم؟ وفازوا بالتعيين على اساس تكافؤ الفرص، ما دور ديوان الخدمة المدنية في التعيين؟ من هم الذين تنافسوا معهم ولم يحضوا بالتعيين ولماذا؟

اما جواب الحكومة فقد احالني الى قوائم مرسلة الى المجلس تحتوي الاسماء المطلوبة، القوائم فيها اسماء ولكنها لا تجيب على سؤالي ولا تعطيني المعلومات التي طلبت ولا تجيب على الاستفهامات، لذلك اعتبر كتاب الحكومة

المشار اليه لم يجب على سؤالي واطلب اجابة شافية مرة اخرى، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٣. كتاب معالي وزير الصحة رقم ٢٦٣١ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٦ جوابا على السؤال رقم ٤٤ المقدم من معالي النائب السيد يوسف العظم.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

ارجو توجيه السؤال التالي بفروعه لمعالي وزير الصحة المحترم

منذ فترة طويلة وأهالي مدينة معان ومحافظتها يشكون من عدم التكامل في مستشفى مدينة معان وعدم توفر جميع الخدمات فيه ويرجون بناء مستشفى جديد يتناسب مع عاصمة الجنوب التي يأتي الناس اليها من الريف والبادية الجنوبية للمعالجة فلا يجدون الا بعض ما يرجون. الى ان تكرمت الحكومة وقررت انشاء مستشفى ملائم.

ارجو التكرم بتقديم المعلومات الكافية عن المستشفى من حيث المستوى والتخصصات والكلفة الاجمالية لبنائه والمعدات المنوي شراءها ليطمئن المواطنون على ما يجري في بلدهم.

مع الشكر والتقدير

يوسف العظم

عضو مجلس النواب

(عن محافظة معان)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٥٦٣/١٧/١٦/٣

التاريخ ١٤١٣/٧/١٥هـ

الموافق ١٩٩٣/٢/٧م

معالي وزير الصحة

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٤٤) تاريخ ١٩٩٣/٢/١، والمقدم من معالي النائب السيد يوسف العظم.

رجاء الاطلاع والاجابة عليه خلال المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،

رئيس مجلس النواب

د. عبداللطيف عربيات

نسخة: الى معالي النائب السيد يوسف العظم.

نسخة: الى سجل الاسئلة.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة

الرقم: ٣٦٣١/٦/٨

التاريخ: /شعبان /١٤١٣هـ

الموافق: ١٩٩٣/٢/١٦م

معالي رئيس مجلس النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

اشارة لكتابكم رقم ٥٦٣/١٧/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٣/٢/٧ ومرفقه صورة عن السؤال رقم (٤٤) تاريخ ١٩٩٣/٢/١ المقدم من معالي النائب السيد يوسف العظم حول مستشفى معان.

ارجو ان ابين لمعاليكم ما يلي:

أولا : ان سعة مستشفى معان (٨٦) سريرا ونسبة الاشغال به ٥٦٪.

ثانيا: يعمل في المستشفى (٣٢) طبيبا منهم (٢٣) طبيبا اختصاصيا وتسعة اطباء للاسعاف والطوارىء، اما الاختصاصات الموجودة فهي الباطنية والجراحة العامة، والنسائية والتوليد، والاطفال، والعظام، وجراحة العيون، والانف والاذن والحنجرة، والجلدية، والنفسية، والتخدير والانعاش، والاشعة، كما تم تعيين اختصاصي للمسالك البولية مؤخرا هذا ويوجد في المستشفى وحدتين لغسيل الكلى، كما تم احالة الخدمات الفندقية على احدى الشركات المتخصصة، وكذلك خدمات صيانة المستشفى.

ثالثا: تم البدء في بناء قسم النسائية داخل حرم مستشفى معان بسعة (٤٥) سريرا وبكلفة مليون ونصف المليون دينار، وسيتم تزويده بالاجهزة والمعدات التي تضمن سير العمل فيه بشكل جيد.

رابعا: ان المستشفى الحالي وبتوسعاته الجارية الان وبالتخصصات الموجودة به كاف لمحافظة معان، منوها في هذا الصدد بأن نسبة عدد الاسرة لعدد السكان تعد من احسن النسب في المملكة.

«والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»

وزير الصحة

الدكتور عارف البطاينة

معالي رئيس المجلس: الاستاذ يوسف العظم، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٤ . كتاب معالي وزير الصحة رقم ٣٦٣٢ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٦ جوابا على السؤال رقم ٤٣ المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد.

بسم الله الرحمن الرحيم

سؤال موجه الى معالي وزير الصحة

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

فأرجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الصحة:

لماذا تم استيداع عدد من اطباء الاختصاص في الصحة العامة؟ ولماذا تم اعادة احدهم دون الاخرين؟ وهل من مقتضيات التطوير الاداري قيام اطباء دون تخصص (الطب العام) بتولي رئاسة اقسام فنية بحتة في وزارة الصحة وهي صحة البيئة والامومة والطفولة والنهوض بالصحة العامة، وقسم المراكز الصحية... الخ؟

النائب الدكتور

همام سعيد

١٩٩٣/١/٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٥٠٨/١٧/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٣/٢/٤

الموافق ١٤١٣/٨/١٢

معالي وزير الصحة

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٤٣) تاريخ ١٩٩٣/١/٣٠ والمقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد. رجاء الاطلاع والاجابة عليه خلال المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام

رئيس مجلس النواب

الدكتور عبداللطيف عربيات

نسخة: الى سعادة النائب همام سعيد.

نسخة : الى سجل الاسئلة.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة

الرقم: ٣٦٣٢/٦/٨

التاريخ: ١٩٩٣/٢/١٦

الموافق:

معالي رئيس مجلس النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٥٠٨/١٧/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٣/٢/٤ ومرفقه صورة عن السؤال رقم (٤٣) تاريخ ١٩٩٣/١/٣٠ المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد.

ارجو ان ابين لمعاليكم ما يلي:

أولا: ان قرار احالة عدد من موظفي الوزارة على الاستيداع صدر استنادا الى المادة (١٦٠ ـ أ) من نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨، ولاعتبارات اقتضتها ضرورة تنظيم العمل في الوزارة وتمشيا مع

سياسة تطوير الجهاز الاداري التي نسعى جميعا لوضعها موضع التنفيذ الفعلي.

ثانيا: لقد قام بعض من شملهم القرار برفع دعاوى قضائية امام محكمة العدل العليا ووزارة الصحة سوف تمتثل للقرار الذي يصدر عن المحكمة.

ثالثا: قامت الوزارة باعادة احد المحالين على الاستيداع بعد ان قدم وثائق وشهادات لم تكن مقدمة من قبل تثبت انه اختصاصي في الصحة المهنية ونظرا لحاجة الوزارة الى تخصصه فقد ارتؤي الاستفادة من خدماته في مجال الصحة المهنية في مديرية صحة محافظة اربد.

رابعا: ان وزارة الصحة اذ تثمن لسعادة النائب المحترم حرصه على المصلحة العامة واستجابته لشكوى الاطباء المتظلمين لتؤكد في الوقت نفسه انها تطبق نظام الخدمة المدنية وتراعي مصلحة العمل عند تعيينها لأي طبيب ليشغل اي منصب اداري حيث قامت باسناد رئاسة الاقسام التي اشار لها سعادة النائب في سؤاله الى عدد من الاطباء لخبراتهم الفنية والادارية الطويلة في مجال عملهم والى ما يحملونه من تخصصات طبية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وزير الصحة

الدكتور عارف البطاينة

معالي رئيس المجلس: الدكتور همام سعيد.

الدكتور همام سعيد: بسم الله الرحمن

الرحيم، شكرا معالي الرئيس، شكرا لمعالي وزير الصحة على الاجابة في المدة القانونية وقد كنت انتظر ان يكون الجواب واضحا وعند السؤال عن سبب استيداع عدد من اطباء الاختصاص جاء الجواب بأنه لاعتبارات اقتضتها طبيعة العمل في الوزارة وتمشيا مع سياسة التطوير الاداري التي نسعى جميعا لوضعها موضع التنفيذ ان مثل هذا الجواب يصلح لتبرير قرارا اداريا وكان الاولى بالسيد الوزير ان يذكر هذه الاعتبارات وان يبين الجوانب الادارية التي قامت الوزارة باصلاحها من خلال هذا الاجراء ويبدو ان الاصلاح الاداري اصبح قميص يوسف الذي اكله الذئب واود ان اسأل السيد الوزير كم عدد الذين يحملون شهادة البورد في الطب العام الذين يشغلون مراكز ادارية في وزارة الصحة الذي اعلمه ان عددهم قليل وانهم معظم الذين احيلوا على الاستيداع، لا ادري ماذا يريد معاليه اكثر من المواصفات التي يتصف بها بعض هؤلاء المحالين فهم اولا يحملون اعلى مؤهل علمي متخصص في مجال الصحة العامة.

ثانيا: تخرجوا من جامعات معترف بها.

ثالثا: مسلكهم الوظيفي يشير الى ان ترفيعهم كان يتم جوازيا اقل من (٥) سنوات الى ان شغلوا الفئة الاولى، الدرجة الاولى منذ عدة سنوات.

رابعا: التقارير السنوية لهم تتراوح بين جيد جدا وممتاز، فهل من التطوير الاداري استيداع هؤلاء وترك كبار السن والمرضى، والاطباء الذين لا يحملون مؤهلات تخصصية ويعملون منذ ما يزيد عن (٣٠) عام وهل من التطوير الاداري استيداع الذي يحمل اعلى تخصص علمي وتعيين احد المتقاعدين بعقد وهو لا يحمل مؤهلا اعلى من مؤهل المحال على الاستيداع.

ان جواب معالي الوزير ينص على انه قام باسناد رئاسة الاقسام التي اشار اليها السؤال الى عدد من الاطباء بخبراتهم الفنية والادارية الطويلة في مجال عملهم وما يحملون من تخصصات طبية كنت اود ان يذكر معاليه اسماء هؤلاء الاطباء وان يقارن خبراتهم وشهاداتهم بخبرات المحالين وشهاداتهم، ان رد الوزير استند الى حقه الذي منحه اياه نظام الخدمة المدنية ولم يقدم مبررا واحدا على عدم الكفاءة او المؤهلات او وجود اجراءات تأديبية او لجان طبية تستدعي مثل هذا القرار، ويبقى السؤال، هل كان الاستيداع بغرض عدم الاحراج، وافساح المجال لمن يرضى عنهم الوزير والامين العام، لقد جاء جواب معاليه حول اعادة احد المحالين على الاستيداع يقول، قامت الوزارة باعادة احد المحالين بعد ان قدم وثائق وشهادات لم تكن مقدمة من قبل، واقول ان هذا الطبيب قد عمل مدة (١٨) عام في الوزارة فكيف خفيت وثائقه طول هذه المدة؟

ام ان استيداعه كان لثأر شخصي بينه وبين الامين العام لانه سبق ان رفع دعوى قضائية على الوزارة وكسبها فكان الجزاء استيداعه ولكنه استطاع ان يوصل صوته الى معالي الوزير فتمت اعادته الى عمله وعلى كل فانني اطالب معاليه بالكشف عن هذه الوثائق التي قدمها الطبيب المذكور ان التطوير الاداري في وزارة الصحة يلزمه عدد من المتخصصين بالصحة العامة لا باستيداعهم الا اذا كان قرار الاستيداع هو استيداع للتطوير الاداري نفسه، لقد حصل اثنان من المحالين على شهادة البورد الاردني اثناء العمل في الوزارة، مما يدل حرصهم الاكيد على التطوير وتنمية الكفاءات، انني لست مصرا على موقفي اذا اطلعني السيد الوزير على مبررات قراره فالحق أحق أن يتبع والا فانني سأتقدم الى المجلس الكريم باستجواب معالي الوزير وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٥. كتاب معالي وزير الصحة رقم ٣٦٣٣ تاريخ ١٦/٢/١٩٩٣ جوابا على السؤال رقم ٤٢ المقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ارجو توجيه السؤال التالي من خلال معاليكم الى معالي وزير الصحة. واجابتي ضمن المدة المحددة ماذا تم بشأن مستشفى الكرك الحكومي الجديد بعد ان انتهى المتعهد من البنية التحتية وهل تم طرح العطاء.

مع الشكر والتقدير

النائب / احمد الكفاوين

٢٥/١/١٩٩٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٣/١٦/١٧/٥٠٧

التاريخ ١٢/٧/١٤١٣هـ

الموافق ٤/٢/١٩٩٣م

معالي وزير الصحة

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٤٢) تاريخ ٣٠/١/١٩٩٣، والمقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين.

رجاء الاطلاع والاجابة عليه خلال المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام.

رئيس مجلس النواب

د. عبداللطيف عربيات

نسخة: الى سعادة النائب السيد احمد الكفاوين

نسخة: الى سجل الاسئلة.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة

الرقم: ٣٦٣٣/٦/٨

التاريخ: /شعبان /١٤١٣ هـ

الموافق: ١٦/٢/١٩٩٣م

معالي رئيس مجلس النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٣/١٩/١٧/٥٠٧ تاريخ ٤/٢/١٩٩٣ ومرفقه صورة عن السؤال رقم (٤٢) تاريخ ٣٠/١/١٩٩٣ المقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين.

ارجو أن أعلمكم أنه ستبدأ شركة ايطالية خلال الاسابيع القليلة القادمة بتنفيذ انشاء مستشفى الكرك الجديد وبكلفة تصل الى (١٢) مليون دولار، علما بأنه تم رصد مبلغ مليوني دينار في موازنة وزارة التخطيط / مشاريع وزارة الصحة لعام ١٩٩٣ للمباشرة بالعمل في حالة تأخر الشركة الايطالية عن التنفيذ.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وزير الصحة

الدكتور عارف البطاينة

معالي رئيس المجلس: الاستاذ احمد الكفاوين.

السيد احمد الكفاوين: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا معالي الرئيس، بداية اشكر معالي وزير الصحة على الاجابة في المدة المحددة وارجو ان تعلم الحكومة الموقرة ان هذا هو الوعد الرادع بالمباشرة بتنفيذ مبنى المستشفى الحكومي في مدينة الكرك منذ (٤) سنوات، ففي الدورة الاولى لهذا المجلس الكريم وفي بداية عام ١٩٩٠، وخلال زيارة دولة رئيس الوزراء الى محافظة الكرك وعد بالمباشرة وفوراً بالبناء بعد إلحاح من المواطنين والحاجة الماسة لذلك وقد كان الأمل معقوداً في تلك الفترة على منحة ايطالية طالت المكاتبات والمقابلات حولها دون ان ترى النور، وبعد عام تم طرح عطاء البنية التحتية للمستشفى وخلال هذه الفترة وعدت الحكومة بالمباشرة بالعمل مهما كانت الظروف وهذا مثبت من خلال اجابة معالي وزير الصحة على سؤال لي في هذا المجلس وقد انتهت الان بحمد الله البنية التحتية وتم استلامها وقد قام سيادة رئيس الوزراء في العام الماضي بوضع حجر الاساس للمبنى الجديد والان البنية التحتية جاهزة والمحافظة تعاني من نقص حاد بالخدمات الصحية ووضع المستشفى الحالي مأساوي وقد اصبح لا يفي بالخدمة المطلوبة وعمره قارب على (٥٠) عام ولم يطرأ عليه اي زيادة وبعد المحافظة عن العاصمة يستدعي الاهتمام الزائد في هذا الموضوع وعدم الركون الى وعود من هنا وهناك ونتمنى المباشرة في العمل خاصة ان تم رصد مليوني دينار من موازنة هذا العام لبناء المستشفى لسد نقص هام للخدمات الصحية لابناء المحافظة، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، معالي وزير الاشغال.

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان: معالي الرئيس كما ذكر سعادة النائب الكريم الحقيقة التزمت الحكومة في تنفيذ مستشفى الكرك وبتوجيهات من رئيس الوزراء احيلت العام الماضي عطاء البنية التحتية وكان المسعى التمويلي على ان يمول هذا المستشفى من منحة ايطالية ولكن الحكومة لم تعتمد على هذا الاتجاه فقط بل نهجت منهجاً موازياً بالاضافة الى احتمالات التحويل من المنحة الايطالية وهو في حالة تأخر هذه المنحة ان يكون التمويل من الخزينة وهذا ما تم في موازنة هذا العام حيث رصدت الحكومة مليونين دينار كما ذكر سعادته لتنفيذ مستشفى الكرك، والالتزام في التصاميم التي كانت قد وضعت لهذه الغاية، البنية التحتية احيلت في العام الماضي وهي الان في مراحلها النهائية والان العطاء في دائرة العطاءات الحكومية لغاية احالة مستشفى الكرك هذا العام بأذن الله، احببت فقط ان اوضح هذا معالي الرئيس، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٤ ـ مشاريع القوانين الواردة من الحكومة:

١ . مشروع قانون نقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ن ع ١٤١٠/١

التاريخ ١٤١٣/٨/٢٧

الموافق ١٩٩٣/٢/١٧

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليكم (٢٠٠) نسخة من (مشروع قانون نقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣)، بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٣، مع الاسباب الموجبة له، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة / الى دولة رئيس مجلس الاعيان / مع نسختين من مشروع القانون.

مشروع

قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٣

قانون نقابة المعلمين

المادة ١ ـ يسمى هذا القانون (قانون نقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ ـ يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك:

الوزارة : وزارة التربية والتعليم

الوزير : وزير التربية والتعليم

النقابة : نقابة المعلمين المؤلفة وفق احكام هذا القانون.

الهيئة العامة : الهيئة العامة للنقابة.

المجلس : مجلس النقابة.

الفرع : فرع النقابة.

النقيب : نقيب المعلمين.

المعلم : كل من يتولى التعليم في اي مؤسسة تعليمية حكومية او خاصة وكل من يتولى اي خدمة تربوية متخصصة او ادارية او فنية مساندة في اي ادارة من ادارات الوزارة او في المؤسسات التعليمية الخاصة.

المادة ٣ - أ - يؤسس في المملكة نقابة تسمى (نقابة المعلمين) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاداري ولها بهذه الصفة الحق في تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق غاياتها واهدافها، وان تقاضي وتقاضى وان توكل عنها اي محام في الاجراءات القضائية أو القانونية المتعلقة بها.

ب - يكون مركز النقابة في عمان ولها فتح فرع في المنطقة التي يوجد فيها مديرية تربية وتعليم في محافظات والوية المملكة وذلك بقرار من المجلس.

المادة ٤ - تمارس النقابة نشاطها وتعمل على المساهمة في تحقيق ما يلي:

أ - رفع المستوى العلمي والثقافي والاجتماعي للمعلم.

ب - الارتقاء برسالة التعليم وتطويرها والمحافظة على اخلاقياتها وتقاليدها.

المادة ٥ - تلتزم النقابة في سياق ممارستها لنشاطها واعمالها المنصوص عليها في هذا القانون بما يلي:

أ - المحافظة على متطلبات العملية التربوية وبشكل خاص رعاية مصلحة الطالب وحقه في التعلم وعدم الاضرار بهذا الحق، او التسبب في اختلال انتظام الدراسة او ارباكها او اعاقتها او تعطيلها بأي صورة كانت.

ب - مراعاة احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به واحكام التشريعات الاخرى المتعلقة بشؤون التربية والتعليم او بالمعلمين.

المادة ٦ - أ - يعتبر عضوا في النقابة كل معلم عامل في جهاز الوزارة وتزود الجهة المختصة فيها المجلس بأسماء المعلمين الذين تنطبق عليهم أحكام هذه الفقرة.

ب - يحق للمعلم العامل في اي مؤسسة تعليمية اخرى سواء كانت حكومية او خاصة من غير مؤسسات التعليم العالي الانتساب الى النقابة وفقا لاحكام هذا القانون.

هذا من الأصل

ج - يشترط في عضو النقابة ان يكون اردني الجنسية وان لا يكون منتسبا الى نقابة اخرى.

المادة ٧ - أ - يقدم طلب الانتساب الى النقابة من المعلمين المنصوص عليهم في الفقرة (ب) من المادة (٦) من هذا القانون الى المجلس مرفقا بالوثائق والمستندات التي يحددها.

ب - يصدر المجلس قراره بشأن الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه، وللمجلس الموافقة على الطلب او رفضه بقرار معلل.

ج - يبلغ قرار المجلس لطالب العضوية ويعلق على لوحة الاعلانات في مركز النقابة وفروعها.

المادة ٨ - تتكون النقابة من الهيئات التالية:

أ - الهيئة العامة.

ب - المجلس.

ج - الهيئات العامة للفروع.

د - الهيئات الادارية للفروع.

المادة ٩ - تتكون الهيئة العامة من مجموع الاعضاء المنتخبين من قبل الهيئات العامة للفروع كمندوبين وممثلين لها في الهيئة العامة بنسبة تمثيل تعادل (١ : ٢٠٠).

المادة ١٠ - تتولى الهيئة العامة ممارسة الصلاحيات والمهام التالية:

أ - انتخاب النقيب ونائب النقيب واعضاء المجلس.

ب - مناقشة التقرير السنوي عن اعمال المجلس واصدار القرارات اللازمة بشأنه.

ج - اقرار مشروع الميزانية السنوية للنقابة وتصديق الحسابات السنوية الختامية الخاصة بها.

د - تعيين مدقق حسابات قانوني للنقابة.

هـ - دراسة الامور الاخرى التي تعرض عليها من المجلس واصدار القرارات المناسبة بشأنها.

و - مناقشة الاقتراحات التي يتقدم بها الاعضاء شريطة ان تكون قد قدمت وتبلغ بها المجلس خطيا قبل موعد اجتماع الهيئة العامة بخمسة عشر يوما على الاقل.

ز - مناقشة مشاريع تعديل هذا القانون والانظمة الخاصة بالنقابة.

المادة ١١ - أ - تعقد الهيئة العامة اجتماعا عاديا مرة واحدة في السنة، ولها عقد اجتماع غير عادي او أكثر خلال السنة اذا اقتضت الضرورة ذلك بدعوة من المجلس او

الوزير لمناقشة امور معينة او بناء على طلب من عدد لا يقل عن (٢٥٪) من اعضاء الهيئة العامة على ان يبينوا في الطلب الامور التي يراد للهيئة العامة مناقشتها في الاجتماع غير العادي .

ب ـ يكون اي اجتماع تعقده الهيئة العامة قانونيا اذا حضره ثلثا اعضائها على الاقل، فاذا لم يكتمل هذا النصاب فتدعى الهيئة العامة لعقد اجتماع اخر بعد مدة لا تقل عن سبعة ايام ولا تزيد على خمسة عشر يوما ويكون الاجتماع الثاني قانونيا مهما كان عدد الاعضاء الذين حضروه .

ج ـ يلغى الاجتماع غير العادي للهيئة العامة اذا لم يتوفر النصاب القانوني له بعد مضي ساعة واحدة على الوقت المحدد له .

د ـ تتخذ الهيئة العامة قراراتها في الامور التي تعرض عليها بالاجماع أو بأكثرية اصوات الحاضرين، اما القرارات المتعلقة بتعديل القانون والانظمة الخاصة بالنقابة فيشترط موافقة ثلثي الحاضرين من اعضائها .

المادة ١٢ ـ يتألف المجلس من النقيب ونائب النقيب وتسعة اعضاء تنتخبهم الهيئة العامة من بين اعضائها وفقا لاحكام هذا القانون، وتكون مدة دورة المجلس سنتين من تاريخ انتخابه .

المادة ١٣ ـ أ ـ يشترط فيمن يجوز ترشيحه وانتخابه نقيبا او نائبا للنقيب او عضوا في المجلس ما يلي :-

١ ـ ان لا يكون وزيرا عاملا .

٢ ـ ان لا تقل مدة خدمته التعليمية عن عشر سنوات اذا كان مرشحا لمركز النقيب او نائب النقيب وان لا تقل مدة الخدمة هذه عن خمس سنوات اذا كان مرشحا لعضوية المجلس .

ب ـ لا يجوز انتخاب النقيب ونائبه لأكثر من دورتين متتاليتين .

المادة ١٤ ـ أ ـ يتم انتخاب النقيب ونائبه واعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة بالاقتراع السري المباشر في وقت واحد وعلى ورقة مستقلة لكل منهم على الأنموذج المقرر وان تكون ممهورة بخاتم النقابة، ويدعى الوزير او من ينيبه لحضور عملية الانتخاب .

ب ـ يشترط للفوز بمركز النقيب حصول المرشح على الاكثرية المطلقة لاصوات الحاضرين من اعضاء الهيئة العامة على الاقل، فاذا لم يحصل اي من المرشحين على هذه الاكثرية لاول مرة، فيعاد الاقتراع في الجلسة نفسها بين المرشحين الاثنين اللذين حصلا على اكثر الاصوات، ويفوز بمركز النقيب من يحصل منهما

في هذا الاقتراع الثاني على اكثر الاصوات .

جـ ـ تسري احكام الفقرة (ب) من هذه المادة على انتخاب نائب النقيب .

د ـ اما الاعضاء فيفوز منهم بعضوية المجلس من يحصل في الانتخاب على الأكثرية النسبية من الاصوات .

هـ ـ يبلغ النقيب نتيجة الانتخابات الى الوزير خلال سبعة ايام من تاريخ اجرائها وتنشر في الجريدة الرسمية .

المادة ١٥ ـ يتولى النقيب رئاسة المجلس والهيئة العامة وتنفيذ القرارات والاتفاقيات التي يوافق عليها المجلس، ويمثل النقابة لدى الجهات المحلية والاجنبية والدولية، ويتولى نائبه ممارسة صلاحياته عند غيابه .

المادة ١٦ ـ أ ـ اذا استقال النقيب او شغر مركزه لأي سبب آخر، يصبح نائبه قائما بأعماله حتى نهاية دورة المجلس واذا شغر مركز نائب النقيب لأي سبب فينتخب المجلس من يحل محله من بين أعضائه .

ب ـ اذا شغر مركز النقيب ونائب النقيب في وقت واحد فيتولى اكبر اعضاء المجلس سنا اعمال النقيب وينتخب المجلس من بين أعضائه نائبا للنقيب ويتوليان ممارسة اعمال النقيب ونائبه اذا كانت المدة المتبقية من دورة المجلس لا تزيد على ستة اشهر، والا فتدعى الهيئة العامة للاجتماع خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما لانتخاب النقيب ونائبه .

ج ـ اذا شغر مركز اي عضو في المجلس لاي سبب من الاسباب بما في ذلك تطبيق احكام الفقرة (ب) من هذه المادة فيصبح المرشح الذي كان قد نال اكثر الاصوات بعد المرشحين الذين فازوا بالانتخابات عضوا في المجلس ويبلغه النقيب بذلك خلال سبعة ايام من شغور المركز ويدعوه الى حضور اجتماعات المجلس .

د ـ اذا كان عدد الاعضاء المستقيلين او الذين شغرت مراكزهم يزيد على ثلث اعضاء المجلس فتدعى الهيئة العامة لانتخاب من يخلفهم لاكمال المدة الباقية من دورة المجلس .

المادة ١٧ ـ يعتبر عضو المجلس فاقدا لعضويته بقرار من المجلس اذا تغيب عن حضور ثلاث اجتماعات متوالية او ست اجتماعات متفرقة من اجتماعات المجلس دون عذر يقبله .

المادة ١٨ ـ يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :

أ - ادارة الشؤون الادارية والمالية للنقابة وفقا لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه بما في ذلك تحصيل الرسوم والواردات الاخرى المستحقة للنقابة.

ب - استثمار اموال النقابة.

ج - اعداد الموازنة السنوية التقديرية للنقابة والحسابات الختامية لها وتقديمها للهيئة العامة مرفقة بالتقارير اللازمة لبيان الموقف المالي للنقابة.

د - اقتراح مشاريع تعديل هذا القانون والانظمة الخاصة بالنقابة ورفعها الى الوزير بعد اقرارها من الهيئة العامة.

هـ - دعوة الهيئة العامة الى عقد اجتماعاتها وتنفيذ قراراتها.

و - الاشراف على فروع النقابة ومتابعة اعمالها واوجه نشاطها.

ز - تعيين ممثلي النقابة في المجالس والهيئات واللجان التي تشارك فيها النقابة.

ح - تشكيل اي مجلس او لجنة اخرى يراها ضرورية لتحقيق اهداف النقابة وتحديد صلاحياتها.

ط - تشكيل المجلس التأديبي الذي تنحصر مهمته بأعضاء النقابة من القطاع الخاص وتحدد صلاحياته والاجراءات التأديبية والعقوبات التي تتخذ بحق المخالفين بموجب النظام الداخلي للنقابة.

ي - التعاون مع نقابات المعلمين في الوطن العربي ومع المنظمات والاتحادات العربية والاقليمية والدولية المعنية بشؤون التربية والتعليم والموافقة على الاشتراك في المؤتمرات والندوات التي تدعى اليها النقابة.

ك - اصدار المطبوعات التربوية التي تخدم اهداف النقابة.

ل - تعيين الموظفين والمستخدمين في النقابة وتحديد رواتبهم وشروط استخدامهم وسائر الشؤون المتعلقة بهم واصدار التعليمات اللازمة لذلك.

م - تملك واستئجار ما تحتاج اليه النقابة من ابنية وعقارات.

ن - ايداع اموال النقابة في المصارف التي يحددها.

س - القيام بأي مهام او صلاحيات اخرى ينص هذا القانون او الأنظمة الصادرة بمقتضاه على انها من مهام وصلاحيات المجلس.

المادة ١٩ - تتألف واردات النقابة من المصادر التالية:

أ - رسوم الانتساب للنقابة ورسوم اشتراك الاعضاء فيها كما يحددها النظام الداخلي للنقابة.

ب - التبرعات والاعانات والهبات التي يوافق مجلس الوزراء على قبولها.

ج - الايرادات المتأتية للنقابة من النشاطات الثقافية والاجتماعية التي تقوم بها.

- ريع استثمار اموال النقابة.

المادة ٢٠ - تبدأ السنة المالية للنقابة في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها.

المادة ٢١ - يحدد النظام الداخلي للنقابة ما يلي:

أ - الامور الادارية المتعلقة بمواعيد اجتماعات الهيئة العامة للنقابة والهيئات العامة للفروع واجراءات الدعوة اليها والامور التنظيمية والادارية المتعلقة باجتماعاتها وبانتخاب المجلس.

ب - الامور الادارية والتنظيمية المتعلقة بأعمال المجلس بما في ذلك توزيع المناصب على اعضائه وتحديد المهام والمسؤوليات الموكولة لكل منهم ومواعيد اجتماعات المجلس واجراءات الدعوة لها.

ج - الأمور المتعلقة بالرسوم والاشتراكات وتحديدها ومواعيد واجراءات دفعها والعوائد الأخرى للنقابة وايداع أموالها في المصارف واجراءات وصلاحيات الصرف منها.

المادة ٢٢ - تتكون الهيئة العامة للفرع من جميع أعضائه العاملين في منطقته الادارية وتمارس المهام والصلاحيات التالية:

أ - اقرار الخطة التنفيذية للفرع في اطار الخطة العامة للنقابة.

ب - مناقشة التقريرين الاداري والمالي المقدمين من الهيئة الادارية للفرع واتخاذ القرارات المناسبة بشأنهما.

ج - تصديق الحسابات الختامية للسنة السابقة واعتماد مشروع خطة موازنة الفرع للسنة المقبلة.

د - انتخاب مندوبي الفرع للهيئة العامة للنقابة بالاقتراع السري وذلك بالنسبة المقررة.

هـ - انتخاب الهيئة الادارية للفرع.

المادة ٢٣ - لا يجوز الجمع بين العضوية في المجلس وعضوية الهيئة الادارية للفرع.

المادة ٢٤ - أ - تعقد الهيئة العامة للفرع اجتماعا عاديا واحدا في السنة ويجوز دعوتها لاجتماع غير عادي بدعوة من الهيئة الادارية للفرع، او بناء على طلب ثلث اعضاء الهيئة العامة له على الاقل وفي جميع الاحوال لا يجوز للهيئة العامة مناقشة اي امور اخرى لم تدرج في دعوتها في الاجتماع وذلك تحت طائلة بطلان مثل تلك

نقلا من الأصل

المناقشة واي قرار يصدر فيها.

ب ـ يكون اي اجتماع تعقده الهيئة العامة للفرع قانونيا اذا حضره ثلثا اعضائها على الاقل وتتخذ قراراتها وتوصياتها بالاجماع أو بأكثرية اصوات الحاضرين.

المادة ٢٥ ـ أ ـ تتألف الهيئة الادارية للفرع من سبعة اعضاء ينتخبون من قبل الهيئة العامة للفرع من بين اعضائها بالاقتراع السري وتتولى ادارة الفرع لمدة سنتين من تاريخ انتخابها، ويشترط فيمن ينتخب عضوا فيها ان لا تقل مدة خدمته التعليمية عن ثلاث سنوات.

ب ـ تنتخب الهيئة الادارية للفرع من بين اعضائها رئيسا ونائبا للرئيس وامينا للسر وامينا للصندوق.

المادة ٢٦ ـ تمارس الهيئة العامة للفرع المهام والصلاحيات التالية :ـ

أ ـ دعوة الهيئة الادارية للفرع للاجتماع وتنفيذ قراراتها.

ب ـ ادارة شؤون الفرع الادارية والمالية والمهنية.

ج ـ دراسة الأمور المحالة اليها من المجلس وابداء مطالعاتها وتوصياتها بشأنها.

د ـ تشكيل اللجان والقيام بالنشاطات التربوية والاجتماعية التي تنسجم مع أهداف النقابة.

هـ ـ ايداع اموال الفرع في المصرف الذي تحدده.

المادة ٢٧ ـ تعفى النقابة من ضريبة الابنية والاراضي داخل المناطق البلدية وضريبة المعارف عن الاملاك التي تستعملها لتحقيق اغراضها وغاياتها المنصوص عليها في هذا القانون ومن رسوم طوابع الواردات على المعاملات الخاصة بها.

المادة ٢٨ ـ أ ـ بعد سريان احكام هذا القانون يشكل الوزير لجنة برئاسة احد كبار موظفي الوزارة وعضوية ستة من المعلمين العاملين في الوزارة او من خارجها ممن امضوا مدة لا تقل عن خمسة عشر سنة في ممارسة التعليم، وتتولى هذه اللجنة ممارسة صلاحيات النقيب ومجلس النقابة المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك ما يلي:

١ ـ تسلم قوائم بأسماء المعلمين العاملين في جهاز الوزارة من الجهة المختصة فيها وتثبيت عضويتهم في النقابة.

٢ ـ قبول طلبات انتساب المعلمين العاملين في اي من المؤسسات التعليمية الاخرى المنصوص عليهم في الفقرة (ب) من المادة (٦) من هذا القانون والبت فيها.

ب ـ تمارس هذه اللجنة صلاحياتها لمدة لا تتجاوز تسعة اشهر من تاريخ تأليفها وتقوم خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة منها بدعوة الهيئة العامة الى اجتماع غير عادي لانتخاب النقيب ونائبه واعضاء المجلس وفقا للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة ٢٩ ـ لا تحل النقابة الا بموافقة ثلثي اعضاء الهيئة العامة في اجتماع قانوني تعقده لهذه الغاية او بقرار قضائي اذا خرجت النقابة عن اهدافها وتؤول اموال النقابة المنقولة وغير المنقولة عند حلها الى الوزارة التي تتولى تصفيتها، على ان يقتصر الانتفاع بحصيلة التصفية بالمعلمين الذين كانوا اعضاء في النقابة.

المادة ٣٠ ـ لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك النظام الداخلي للنقابة ونظام الاسكان للاعضاء.

المادة ٣١ ـ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

الاسباب الموجبة
لوضع مشروع قانون نقابة المعلمين

ان الاسباب الموجبة لوضع مشروع قانون نقابة المعلمين هي رغبة مجلس النواب الموقر التي أبداها في جلسته الثامنة عشرة من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٨ بشأن وضع مشروع قانون لنقابة المعلمين، وقد رفع معالي رئيس مجلس النواب رغبة المجلس الموقر المذكورة الى سيادة رئيس الوزراء، وقد تضمنت الرغبة، ما يلي كما وردت في كتاب معالي رئيس مجلس النواب المحترم رقم ٤٧٨/١٦/١٧/٣ تاريخ ١٩٩٢/٢/١٩ :ـ

(قرر مجلس النواب في جلسته الثامنة عشرة من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٨ الموافقة على قرار اللجنة القانونية بشأن وضع قانون لنقابة المعلمين واحالته على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس استنادا لاحكام المادة (٩٥) فقرة (أ) من الدستور).

واستجابة لهذه الرغبة فقد أعدت الحكومة مشروع قانون نقابة المعلمين المرفق آخذة فيه بعين الاعتبار ما يخدم المصلحة العامة المتصلة بالتربية والتعليم في المملكة وحقوق ابنائنا الطلبة، وحقهم الدستوري في ضمان استمرار التعلم والتعليم لهم مع مراعاة اوضاع المعلم الى المدى الذي لا يتعارض مع تلك المصلحة العليا.

معالي رئيس المجلس: (يحال الى اللجنة القانونية) مع صفة الاستعجال.

السيد الامين العام:

٢ ـ مشروع قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٣.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ٥٦/١٠/٦/١٤٠٩

التاريخ ٢٤/٨/١٤١٣

الموافق ١٦/٢/١٩٩٣

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليكم (٢٠٠) نسخة من (مشروع قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٣) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣/٢/١٩٩٣، مع البروتوكول الملحق به، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة / الى دولة رئيس مجلس الاعيان / مع نسختين من مشروع القانون.

مشروع

قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٣

قانون التصديق على البروتوكول المالي

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة الجمهورية الفرنسية

المادة ١ ـ يسمى هذا القانون (قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ ـ يعتبر البروتوكول المالي الملحق بهذا القانون والمعقود بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية صحيحا ونافذا بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منه.

المادة ٣ ـ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

١٣/٢/١٩٩٣

بروتوكول مالي

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

و

حكومة الجمهورية الفرنسية

توطيدا لروابط الصداقه والتعاون الفني التي تربط بين البلدين ولدعم الاقتصاد الاردني وتطويره، فقد اتفقت كل من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية على ابرام هذا البروتوكول.

المادة (١) ـ قيمة وغاية قرض الخزينة الفرنسي

تقدم الحكومة الفرنسية الى الحكومة الاردنية قرض من الخزينة الفرنسية لتمويل مشاريع تطرح على اسس تنافسية دولية، والتي تعد من ضمن الاولويات التنموية للمملكة الاردنية الهاشمية وحسب الاولويات المبينة في الملحق. هذا القرض، الذي لا تتجاوز قيمته ال (٨٠) مليون فرنك فرنسي (ثمانين مليون فرنك فرنسي) سيستخدم لغايات تمويل شراء السلع والخدمات الفرنسية اللازمة لتنفيذ احد المشاريع او جزءا من مشروعين او اكثر من تلك المشاريع المشار اليها في ملحق هذا البروتوكول.

المادة (٢) ـ الشروط التي تحكم قرض الخزينة الفرنسي

يمنح قرض الخزينة الفرنسية لمدة (٢٠) عاما من ضمنها فترة سماح مدتها (١٠) سنوات. وبسعر فائده (١٪) سنويا. ويسدد القرض على (٢٠) قسطا متساويا نصف سنوي، يستحق القسط الاول منها بعد (١٢٦) شهرا من نهاية ربع السنة التي حصل فيها السحب الاول. وتدفع الفائده على اجمالي الرصيد المسحوب ويجري سريانها من تاريخ كل سحب من قرض الخزينة وتسدد على دفعات نصف سنوية.

ان اتفاقا بين البنك المركزي الاردني كممثل للحكومة الاردنية وبنك الائتمان الوطني الفرنسي كممثل للحكومة الفرنسية سيتم بموجبه تحديد الية استعمال وتسديد القرض.

المادة (٣) ـ عملة الحساب والسداد

يجب ان تتم جميع المعاملات المالية الخاصة بهذا البروتوكول بالفرنك الفرنسي.

المادة (٤) ـ فترة استغلال قرض الخزينة الفرنسي

لاستغلال قرض الخزينة الفرنسي الوارد في المادة (١) اعلاه يتطلب أن يتم ابرام العقود لغاية نهاية عام ١٩٩٣ كحد نهائي كما ان القرار النهائي للموافقة على كل عقد بموجب شروط هذا

البروتوكول يجب ان تتم خلال ثلاثة اشهر بعد ذلك التاريخ كحد نهائي .

لا يسمح بالسحب من قرض الخزينة الفرنسي المقدم بموجب هذا البروتوكول بعد تاريخ ١٩٩٦/١٠/٣١ ولا يسمح بتأجيل هذا التاريخ الا باتفاق خاص بين الحكومتين وفي حالة الصعوبات الاستثنائية .

المادة (٥) ـ العقود المغطاه

ان القرار النهائي حول ما اذا كانت العقود الخاصة بالمشاريع المشار اليها في المادة (١) اعلاه مؤهله لأن تمول من ضمن قرض الخزينة الفرنسي وفقا لشروط هذا البروتوكول سيتم من خلال تبادل الكتب ما بين السلطات الاردنية المختصة والقنصل الاقتصادي والتجاري في السفارة الفرنسية في عمان ممثلا للجهات الفرنسية الرسمية .

لن يتم اتخاذ اي قرار نهائي ايجابي بشأن العقود المغطاه في حالة حدوث تأخير في مستحقات قروض الخزينة الفرنسية .

المادة (٦) الشحن والتأمين

يعتبر الشحن والتأمين اللذين سيتم تمويلهما من ضمن هذا البروتوكول كخدمات فرنسية عندما :ـ

ـ يتم الشحن البحري بوثيقة شحن صادرة عن شركة شحن بحري فرنسية او بواسطة الشحن الجوي بوثيقة شحن صادره عن شركة شحن جوي فرنسية او الشحن البري بوثيقة شحن بري صادرة عن شركة فرنسية ومصدقة من الجهات المعنية الفرنسية لاثبات بأنها خدمة فرنسية .

ـ يتم التأمين مع شركات تأمين مقبولة في السوق الفرنسي .

المادة (٧) ـ الضرائب

لا تخضع الاقساط او الفوائد المستحقة على التسهيلات المالية المقدمة بموجب هذا البروتوكول للضرائب الاردنية .

المادة (٨) ـ تقييم المشاريع

يمكن للحكومة الفرنسية ان تقوم وعلى نفقتها الخاصة باجراء تقييم نهائي للمشاريع التي سيتم تمويلها من ضمن هذا البروتوكول بهدف تقييم اثرها على التنمية الاقتصادية في الاردن . ويمكن لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، اذا ما رغبت، المشاركة في هذا التقييم للاستفاده من النتائج . وتوافق حكومة المملكة الاردنية الهاشمية على استقبال البعثة التقييميه التي ترسلها الحكومة الفرنسية وتسهيل عملية الحصول على المعلومات ذات العلاقة بهذه المشاريع .

المادة (٩) ـ تاريخ النفاذ

يعتبر هذا البروتوكول ساري المفعول اعتبارا من تاريخ توقيعه .

وشهادة على ذلك قام الموقعون ادناه المفوضون من قبل حكوماتهم لهذه الغاية حسب الاصول بتوقيع هذه الاتفاقية ووضع اختامهم عليها .

وقع في باريس، في اليوم الثامن من شهر كانون الاول عام ١٩٩٢ على اربع نسخ اصلية اثنتين باللغة الانجليزية واثنتين باللغة الفرنسية ويعتبر النصان معتمدان بنفس المقدار .

وقع
عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وقع
عن حكومة الجمهورية الفرنسية

معالي رئيس المجلس: يحال إلى اللجنة المالية ، البند الذي يليه .

السيد الأمين العام:

(٥) الاقتراحات برغبة :

١ . اقتراح برغبة رقم ٢٩ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٨ مقدم من سعادة النائب السيد عطا الشهوان بشأن ربط طريق عمان/الاغوار المار بقضاء ناعور بالطريق المؤدي الى مطار الملكة علياء .

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم
التاريخ ١٩٩٣/٢/١٤
الموافق

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
تحية طيبة

اقتراح برغبة موجّه الى معالي وزير الاشغال العامة

اقترح على معالي وزير الاشغال العامة ربط طريق عمان/الاغوار المار بقضاء ناعور (والمؤلف من اتجاهين) بالطريق المؤدي الى مطار الملكة علياء (والمؤلف من اتجاهين) بنفس الصفة التي تتمتع بها الطريقين المذكورين وذلك بتعديل الطريق الرابط حالياً والمار من بلدية ام البساتين، وهذا برأيي أنه مظهر حضاري جيد ويعود بالفائدة من حيث تسهيل عملية المرور وتخفيف نسبة الحوادث وتجميل المنطقة .

واقبلوا أحترامي

النائب عطا الشهوان

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الأدارية .

السيد الأمين العام:

٢ . اقتراح برغبة رقم ٣٠ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٨ مقدم من سعادة النائب السيد عطا الشهوان بشأن تسييج كافة الاماكن الاثرية في المملكة وحراستها .

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم
التاريخ ١٩٩٣/٢/١٤
الموافق

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : أقتراح برغبه للمحافظة على الاماكن الأثرية في المملكة الاردنية الهاشمية .

أقترح برغبة على وزارة السياحة والآثار تسييج كافة الأماكن الأثرية في المملكة وحراستها للمحافظة عليها من العبث بها باعتبارها ثروه وطنية لها مردودها المادي والتاريخي والثقافي.
واذا كانت الامكانيات المادية لوزارة السياحة والأثار محدودة فأنني اقترح على الحكومة دعم وزارة السياحة والأثار مادياً لهذه الغاية واقبلوا معاليكم فائق الأحترام.
والمناطق؛ منها المناطق الأثرية غرب منطقة القطرانه وقضاء ناعور.

النائب

عطا الشهوان

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الأدارية.

السيد الأمين العام:

٣. اقتراح برغبة رقم ٣١ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٨ مقدم من سعادة النائب السيد عطا الشهوان بشأن تحويل العيادة الصحية في شفا بدران الى مركز صحي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم

التاريخ ١٩٩٣/٢/١٤

الموافق

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: أقتراح برغبه موجه الى معالي وزير الصحة.

تحية طيبة وبعد

أقترح على معالي وزير الصحة تغيير وضع العياده الصحيه في شفا بدران وتحويلها الى مركز صحي. كون العيادة الحاليه لا تخدم منطقة شفا بدران والبالغ عدد سكانها حوالي ستة آلاف مواطن املاً ان يلاقي اقتراحي كل دعم.

واقبلوا احترامي

النائب

عطا الشهوان

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الأدارية.

السيد الأمين العام:

٤. اقتراح برغبة رقم ٣٢ تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٠ مقدم من سعادة النائب السيد محمد الازايده بشأن زيادة مخصصات الفرد من ماده السكر المدعوم لتصبح (٢) كغم بدلا من ١/٢١ كغم.

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٩٩٣/٢/١٤

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

أرجو ان اتقدم بالاقتراح بالمرفق الى معاليكم لرفعه الى معالي وزير التموين والاجابة عليه ضمن المدة القانونية حسب نظام المجلس.

مع الاحترام

النائب

محمد الازايده

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: ١٩٩٣/٢/١٤م

اقتراح برغبة

معالي وزير التموين المحترم

السلام عليكم وبعد

فاني اقترح عليكم العمل على زيادة مخصصات الفرد من مادة السكر المدعوم لتصبح «٢» كغم بدلاً من ١/٢١ كغم وذلك للأسباب التالية:-

١- اعتماد معظم سكان البادية والريف الاردني على (شراب الشاي) كمادة اساسية للغذاء ووجبة رئيسية بالاضافة للخبز.

٢- ان هذه العائلات الاقل حظاً والاكثر فقراً لا تكفيها المخصصات من مادة السكر مما يضطرها للشراء مادة اضافية بالسعر العادي وهذا ما لا تستطيعُه هذه الشريحة من شعبنا.

٣. ان شراب الشاي اصبح مادة ضيافة وارتبط بالعادات والتقاليد مما يعمل على زيادة الاستهلاك من مادة السكر.

لهذه الاسباب ارجو العمل بهذا الاقتراح.

وشكراً.

النائب

محمد الازايده

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الأدارية.

السيد الأمين العام:

٥. اقتراح برغبة رقم ٣٣ تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٠ مقدم من سعادة النائب الشيخ عبد المنعم ابو زنط بشأن ان تحسب خدمة العلم السابقة او اللاحقة من مدة التقاعد للموظف الحكومي ومن مدة الضمان الاجتماعي لغير الحكومي.

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح برغبة

معالي الأخ الفاضل السيد رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم أما بعد:

فاقترح أن تحسب خدمة العلم السابقة أو اللاحقة من مدة التقاعد للموظف الحكومي ومن مدة الضمان الاجتماعي لغير الحكومي. لما في ذلك من تفاعل شعوري وتكافل اجتماعي مع الام الشعب في تحمل تكاليف المعيشة. ومراعاة الوضع الانساني للمواطن.

وشكراً لكم والسلام عليكم

النائب

عبد المنعم ابو زنط

٢٦/شعبان/١٤١٣هـ

١٩٩٣/٢/١٧م

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الأدارية.

السيد الأمين العام:

(٦) مناقشة بيان الحكومة حول سياسة الاسعار من قبل السادة النواب.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

السادة النواب المحترمين

تعتبر الارقام القياسيه لتكاليف المعيشة، احد المعايير الاساسيه لتحديد الارتفاع في المستوى العام للاسعار وتوجهاتها. يتم احتسابها في المملكة على اساس معدل الانفاق العائلي باعتبار عام ١٩٨٥ سنة اساس لعكس التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

فقد اظهرت الارقام القياسية لتكاليف المعيشه خلال عام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ارتفاعا كبيراً

الا انها شرعت في الانخفاض تدريجياً حيث انخفضت من (٧، ٢٥٪) عام ١٩٨٩ إلى (١، ١٦٪) عام ١٩٩٠ والى (٢ ، ٨٪) عام ١٩٩١.

كما تميز المستوى العام للاسعار خلال عام ١٩٩٢ باستقرار نسبي ملحوظ، اذ بلغ معدل نموه (٤٪) فقط، ويعود ذلك بشكل اساسي الى ضبط الانفاق الحكومي والائتمان الوطني والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني والتوسع في الانتاج وضبط ارتفاع اسعار المواد التموينية.

ولدى القيام بتحليل مكونات الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لعام ١٩٩٢ تبين ان معدل هذا الرقم لكافة اصناف المواد الغذائية قد ارتفع بنسبة (٣٪) في حين انه ارتفع بنسبة (٣ر٩٪) للسكن والنفقات المنزلية وبنسبة (٣ر٤٪) للسلع والخدمات الاخرى علما بان الاهمية النسبية لاوزان الرقم القياسي للأسعار لكافة هذه العناصر على التوالي هي (٣٨ر٥٪) و(٢٨ر١٪) و(٢٣ر٣٪).

اما فيما يتعلق بمجموعة الملابس والاحذية فقد ارتفعت بنسبة (٨ر٦٪) الا انها لم تسهم في رفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشه باكثر من نسبة (٠ر٦٪) فقط ويعزى ذلك الى ان الاهمية النسبية لهذه المجموعة لا تشكل اكثر من (٤ر٧٪) من مكونات الرقم القياسي للاسعار.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اما فيما يتعلق بسياسة الاسعار الخاصة بوزارة التموين فانها تنطلق من قانون التموين رقم ١٧ لسنة ١٩٩٢ الذي ناقشه واقره مجلسكم الموقر حيث يتبين ان المواد الخاضعة للتسعير هي ثلاثة انواع :-

اولا :- المواد الغذائية الاساسية :- وهي المواد التي يقرر مجلس الوزراء اعتبارها مواد غذائية اساسية.

وكنت قد اعلنت في مطلع هذا العام بان المواد الغذائية الاساسية التي يتم توزيعها بموجب البطاقات التموينية وهي السكر والأرز والحليب المجفف، تحديداً لن يجري اي ارتفاعات على اسعارها هذا العام. والحكومة ملتزمة بذلك. اما بالنسبة لموضوع القمح والخبز فساعود الى تفاصيل هذا الموضوع في ختام كلمتي هذه.

ثانيا: المواد التموينية وهي المواد الغذائية غير الاساسية التي يحددها مجلس الوزراء. ورغم كون هذه المواد غير اساسية الا انها تعتبر هامة وضرورية، لذلك تحرص الوزارة على استمرار توفرها في السوق سواء اكانت مستوردة او منتجة محليا وباسعار مقبولة للمستهلكين ولذلك تقوم بتحديد اسعارها لجنة تشارك فيها كافة الجهات المعنية بحيث تعطي هامش ربح مناسب للمنتج والمستورد لتشجعه على الاستمرار في عمله وبالمقابل عدم ارهاق المستهلك باسعار مبالغ فيها.

وعلى ضوء ذلك تقوم الوزارة بالاعلان عن هذه الاسعار في الصحف المحلية وتراقب التقيد بها. وتستطيع الوزارة ان تؤكد بأن اسعار اللحوم الحمراء بجميع انواعها والاسماك والشاي والقهوه والخضار والفواكه قد انخفضت عما كانت عليه عام ١٩٩١ وان بعض المواد قد

حافظت على اسعارها مثل الزيوت النباتية ولم تطرأ اية ارتفاعات على اسعار المواد الأخرى الا اذا كانت هناك ارتفاعات حقيقية ومثبته في بلد المنشأ.

المواد والسلع الاخرى :- وهي اي ماده او سلعه غير غذائيه يحددها مجلس الوزراء، ويجوز لهذا المجلس في الحالات الاستثنائية التي يقررها تشكيل لجنة فنية يشترك فيها ممثل عن كل من :-

وزارة التموين، الصناعه والتجارة، اتحاد الغرف التجاريه، غرفة صناعة عمان، اتحاد نقابات العمال، وممثل من ذوي الخبرة والاختصاص. تتولى تحديد الحد الاعلى لنسبة الربح الاجمالي و /أو السعر للسلع والمواد غير محددة الاسعار وتقديم توصياتها بذلك لوزير التموين لاصدار قراره بشأنها بعد التشاور والتنسيق مع الوزير المختص.

اما فيما يتعلق بموضوع القمح والمنتج النهائي منه وهو الخبز فقد كانت هنالك مشاكل عديده تواجه اسعار هذه المواد، فمنذ عام ١٩٨٦ لم يطرأ أي ارتفاع على اسعار الخبز رغم استمرار ارتفاع اسعار مادة القمح ورغم مطالبة اصحاب العلاقة المستمرة بزيادة هامش الربح، وقد لجأت الحكومات المتعاقبة لمعالجة هذا الموضوع بتخفيض اسعار القمح والطحين مما زاد في اعباء الدعم وأدى الى تحميل خزينة الدولة مبالغ اضافية وقد بلغ مقدار الدعم للسنوات الاربعة الماضية لمادة القمح فقط كما يلي :-

١٩٨٩ : ٤١ر٦ مليون دينار
١٩٩٠ : ٣٤ر٤ مليون دينار
١٩٩١ : ٣٤ر٧ مليون دينار
١٩٩٢ : ٤٠ر٣ مليون دينار

وقد نتج عن ذلك نوع من الاسراف والتبذير وسوء التقدير السليم في التعامل مع رغيف الخبز. ورغم ذلك لم تتقدم اي من الحكومات المتعاقبة بخطوه جدية للتعامل مع هذا الوضع. حيث انه لو تم اللجوء الى رفع اسعار مادة الطحين بشكل تدريجي سنوياً لتتناسب مع اسعار مادة القمح في الاسواق العالمية ليتم تحقيق التخفيض التدريجي لاعباء الدعم ولخلقت اهتماماً تدريجياً لدى الجميع بالتعامل الواعي مع هذا الرغيف بما يستحق من اهتمام دون تبذير او هدر. ومع قناعة الحكومة التامة باهمية رغيف الخبز بالنسبة لشرائح اجتماعية واسعة من ابناء هذا البلد، تعاني من تدني دخلها كونها دون مستوى خط الفقر، الا انها كانت امام خيارات ثلاثه صعبه، تتمثل بما يلي :-

١- توزيع مادة الخبز بموجب البطاقة التموينية وكما هو معمول به حاليا بالنسبة للمواد الغذائية الاساسيه المدعومه . . الا ان لهذا الخيار سلبيات تحول دون تطبيقه، ففي حين يحصل المواطنون على احتياجاتهم من هذه المواد في اي وقت يناسبهم خلال اربعة اشهر . . فان توزيع مادة الخبز المدعوم بالبطاقات سيجعل هؤلاء المواطنين لاسيما متدني الدخل منهم مضطرين للوقوف في طوابير يوميه وعلى مدى ايام السنه وفي مختلف ظروف الطقس القاسية للحصول على حاجتهم من الخبز المدعوم . .

وهو اسلوب فيه الكثير من المعاناه ولم تطبقه حتى اكثر الدول تشددا في انظمتها الاقتصادية المركزية.

٢- اما الخيار الثاني فكان يتمثل في ايجاد

نوعين من الخبز احدهما مدعوم وبمواصفات معينه والثاني غير مدعوم ويباع بسعر الكلفة. الا ان اليه تنفيذ مثل هذا الخيار تكاد تكون مستحيلةً لعدم امكانية ايجاد وسيله فعاله تستطيع ان تضبط نوعية الطحين المستخدم لانتاج الخبز المدعوم لهذا الغرض فقط وتمنع تسربه لاستعمالات اخرى لنوعيات غير مدعومه وتحقيق ربح غير مشروع نتيجة لذلك، اضافة الى الحرص على عدم ايجاد تمييز بين فئات المجتمع.

٣ـ اما الخيار الثالث والذي تبنته الحكومه فكان رفع الاسعار بأدنى الحدود الممكنه ١٠ فلسات لكغم الخبز بحيث لا يؤثر هذا الارتفاع على اصحاب الدخول المتدنية وبهدف تخفيف اعباء الدعم وكانت حصيلة الرفع مبلغاً يقدر بحوالي ٥٫٦٠٠٫٠٠٠ دينار وسيتم واستغلال المبالغ الموفره بتوجيهها الى اوجه انتاجيه اخرى وفي اعتقادي ان هذا التوفير لن يغطي قيمة الزيادة التي ستطرأ على الاستهلاك نتيجه زيادة عدد السكان وارتفاع اسعار العمله وصرف الدولار.

كما أن مجلسكم الموقّر كان قد وافق على تخفيض الدعم عن المواد التموينية من مبلغ ٤٢ مليون دينار إلى ٣٦ مليون دينار لهذا العام.

معالي الرئيس

السادة النواب المحترمين

ان الحكومة في اطار خطتها للسنوات القادمه استهدفت زيادة معدل الدخل الفردي، وذلك من خلال المحافظة على استقرار المستوى العام للاسعار والذي تحقق خلال عام ١٩٩٢ مقابل نمو مستهدف في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي تصل نسبته الى ٦٪ سنوياً. وهي تدرك ادراكاً تاما واجباتها تجاه ابناء هذا البلد وتعتز بانها تحملت المسؤولية بشجاعة وامانه ومارست مسؤولياتها بمنهجيه عمل موضوعيه ادت الى ضبط الاسعار وكبح جماح التضخم وتباطؤ معدلاته. واستطاعت ان تحقق انجازات هامه في زمن قياسي ظهرت نتائجها واضحة للعيان وستمتد اثارها على المدى المتوسط والبعيد لتصل الى اهدافها في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والامن الغذائي والاستقرار الاجتماعي.

واخيراً احب ان أؤكد استمرار الحكومة في سياستها بدعم المواد الاساسية ولن يطرأ على اسعار المواد التي تتعامل بها وزارة التموين اي ارتفاعات هذا العام وسيتم تفعيل دور رقابة الأسعار وعدم السماح بأي ارتفاع غير مبرر لاسعار المواد التموينيه في الاسواق.

ولقد استطاعت وزارة التموين بفضل توجيه ودعم سيادة رئيس الوزراء والاخوه الوزراء وتعاون معالي وزير المالية بما ابداه من ايجابية وتجاوب في انجاح السياسة التموينية وتحقيق ما أنجز والذي يحق لنا جميعا ان نفتخر به .. وكلنا امل ان يوفقنا الله في ظل راعي مسيرتنا الحسين المفدى الى ما نصبو اليه من رفعة وتقدم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

معالي رئيس المجلس: اخواننا قبل أن نبدأ بالمناقشة أود أن أتوجه اليكم بالتهنئة الخالصة بحلول شهر رمضان المبارك، وكل عام وأنتم بخير وهذا بمقدمة مناقشة الاسعار وفي موضوع

المناقشة سنسجل الاخوة الراغبين بالمناقشة ولي رجاء ان يخلص كل متحدث الى اقتراحات محددة ستقوم الامانة العامة بتبويبها لاتخاذ القرار اللازم بما ترون في هذه المقترحات التي يقترحها الاخوة النواب وبهذا الان نبدأ بالتسجيل اسماء الراغبين في الحديث ونرجو ان يكون الحديث كما مؤمل فيه واضح ملخص مباشرة على الموضوع ونفضل اقتراحات الحلول لهذه المشكلة. التسجيل رجاءً، المسجلين الان الاخوة، الاستاذ العلاونة، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي، الاستاذ عيسى الريموني، الاستاذ فؤاد الخلفات، الاستاذ هشام الشراري، نادر الظهيرات، همام سعيد، احمد عويدي، عبدالمنعم أبوزنط، الاخوة ايضا: بسام حدادين، حسني الشياب، نادر الظهيرات مكرر، هشام الشراري مكرر، همام سعيد مكرر، فؤاد الخلفات مكرر، الدكتور احمد عناب، قسيم عبيدات، الاستاذ الغبابشة، محمد الدردور، الاستاذ سعد حدادين، استاذ محمد فارس الطراونة، استاذ الدغمي، استاذ ليث الشبيلات، استاذ فوزي الطعيمة، هل من متحدث؟ نبدأ، الاستاذ محمد العلاونة.

السيد محمد العلاونة: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدلله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

معالي الرئيس حضرات الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بادىء ذي بدء فاني اتساءل الى متى سيستمر مأزق السياسة التموينية التي درجت عليها الحكومات المتعاقبة خلال العقود الماضية وأدت الى فرض واقع صعب فرض على الدولة اعالة الشعب على خلاف ما يجب ان يكون من ان الشعب هو المعيل للدولة والمنفق عليها لتقوم بواجبها الرئيس ومسؤولياتها الجسام في ادارة موارده وتوجيه طاقاته بايجابية تصب في مصلحة الوطن كله. وكان من جراء هذه السياسة توجه الناس على الاستهلاك بنهم أدى الى هدر الكثير من الموارد الغذائية وخاصة القمح بطرح كميات كبيرة من الخبز بالحاويات نتيجة لتدني سعره، حتى اصبح مجرد الهمس لتصحيح المسار الاستهلاكي يواجه بعاصفة مفتعلة كقميص عثمان، متذرعين بحاجة الفقير الى الدعم واصحاب الدخول المتدنية، وهذه الضجة يرفع لوائها المنتفعين من استمرار هذا الوضع، لهم بطون من القليل لا تشبع ولهم أنفس بالكثير لا تقنع مستغلين استجابة عواطف الشعب لهذا المطلب.

لقد اصبحت بعض فئات الشعب مسترخيةً فاتحةً الأفواه منتظرة وعلى الدولة ان تضع بأفواههم اللقمة الممضوغة وكل ذلك، واكثر المواد الغذائية مستوردة مستنزفة كثيرا من حصيلتنا من العملات الصعبة وبعضها قروض لتغطية حاجتنا من القمح بشكل خاص. وكل هذا بحماية قانون التموين الذي افرز هذه السياسة واستبعد في الوقت نفسه الزراعة الوطنية لتوفير الغذاء محليا، فتعطلت الأرض الزراعية وتدنت خصوبتها ونزح كثير من ابناء البادية والريف الى المدينة فكان الاكتظاظ وكانت البطالة والمشاكل الاجتماعية.

يبدو ان حكومة سيادة الشريف زيد

الموقرة قد ادركت خطورة الموقف وهذا واضح من الاشارات الواردة في البيان الذي القاه معالي وزير التموين والذي نناقش الحكومة على اساسه. ويحذر من خطورة استمرار الهدر في المواد الغذائية وخاصة الخبز، وكذلك الاشارة الواردة حول عدم تعرض الحكومات المتعاقبة لهذا الموضوع ومحاولة اخذ زمام المبادرة من قبل اي منها للبدء بمعالجة هذا الوضع الخطير، علما بأن البيان قد اشار الى دعم الخبز لسنة (١٩٩٢) والبالغة (٤٠) مليون دينار لكنه لم يتعرض الى قيمة الهدر والبالغة (٤٠٠) الف طن خبز تلقى هذه الكمية في الحاويات سنويا نظرا لاستيراد القمح ودعمه وبيعه بأسعار متدنية وتبلغ قيمة هذا الهدر (٦٤) مليون دينار سنويا فيكون مجموع هذه المعادلة (١٠٤) مليون دينار خسارة على الخزينة اي على خزينة الشعب والتي تتولى الدولة حمايتها وادارتها. وعندما ننظر الى دعم القمح فان دعم تصنيع الرغيف وانتاجه لم يذكره البيان ايضا ويبلغ على اقل تقدير (١٦) مليون دينار فيكون مجموع المبالغ المهدورة (١٢٠) مليون دينار سنويا.

انني اتفق مع ما اشار اليه بيان الحكومة الموقرة على عدم تعامل الحكومات السابقة مع هذا الموضوع مؤكدا في الوقت نفسه ان الحكومات المتعاقبة كان ينقصها الجرأة والشجاعة لوضع الشعب في الصورة الصحيحة وقد شاركت في احداها واعترف ان الابواب كانت موصلة امامي والأذان تصم واعترف كذلك ان الفقر ومحدودية الدخل قد استثمر للاستمرار في هذه السياسة التموينية القاتلة.

اما ان يبرر هذا الدعم بمساعدة ذوي الدخل المحدود ومعالجة مشكلة الفقر من خلاله. فان الواقع ينقضه، فهدر المواد الغذائية يقوم به القادرون على الشراء بسعر السوق وليس الفقراء، ولهذا فالدعم موجه حقيقة للقادرين وليس للمعوزين. وهنا لابد من الفصل بين الموضوعين، السياسة التموينية والامن الغذائي وحل مشكلة البطالة من جهة ومشكلة الفقر من جهة اخرى، فالأمن الغذائي يحتاج الى استراتيجية زراعية وطنية ولا حل لمشكلة البطالة الا من خلالها والفقر من شأن وزارة التنمية الاجتماعية بحل هذه المشكلة نقدا ولا يزيد المبلغ المطلوب الذي يغطي هذه الحاجة اكثر من ٢٥٪ مما يهدر من الخبز سنوياً فضلاً عن الزكاة التي يمكن ان يجمع من خلالها اكثر من ٣٠٠ مليون دينار سنويا ومثل هذا المبلغ يزيد عما تحتاجه مشكلة الفقر والبطالة من حل. هذا من الجانب الاجتماعي.

٢ ـ اما من الجانب الاقتصادي والسياسي: فان حرية وكرامة وقوة الشعب تعتمد أولاً وقبل كل شيء على الموارد المحلية وأهمها وأولاها الموارد الزراعية وذلك:

١ ـ كونها القاعدة الرئيسة والقوية للاقتصاد الوطني، وما كان ازدهار الصناعة في أي بلد الا بنجاح الزراعة أولا.

٢ ـ الزراعة مصدر الأمن الغذائي الوطني، فهي الوطن والشعب والجيش ولولا وجود الجسم السليم لما كان العقل السليم ولما كان علم ولا كانت تقنية، وكلما كانت لقمة العيش محررة كانت فرصة القدرة على التحرك اكثر لاتخاذ القرار السياسي المتحرر.

٣ ـ نأكل مما ننتج شعار لا تحققه الا الزراعة فهي سلة الغذاء الوطني تكيف الظروف المعيشية على أساسها وكما يقولون «على قدر لحافك مد رجليك» وصبرك على نفسك اولى من صبر غيرك عليك. فلا خير في امة همتها بطونها.

وهنا يأتي دور الشعب الطيب ووعيه على هذه الحقائق واستعداده للتعامل معها والرضى بمعطياتها، وكذلك دور الدولة في ادراك مسؤولياتها بادارة الموارد المحلية وتنميتها.

واستخلص من هذا كله ما يستدعي التنبه والحذر من خطورة الترف وهدر الغذاء خاصة وان الحكومة الموقرة قد اشارت في بيانها الى استعداداتها الغذائية الزائدة من اجل شهر رمضان المبارك وما كان رمضان نهما بهذه الصورة بل جهاد وصبر وقناعة بالقليل من الطعام للتزود بما هو اكرم وافضل.

والاهم من ذلك خطورة الامعان في اهمال الزراعة كونها الاطار الوطني القوي كما أسلفت، لهذا فهي مستهدفة وتحييدها يجعل مصير المتخلفين زراعيا بأيدي خصومهم، لا سيما وان لقمة العيش تشكل المنفذ الوحيد على الشعوب المستضعفة ولاستمرار هذا الوضع لصالح الخصم، فقد نشطت الدول التي تسمى متقدمة في انتاج اكبر كمية ممكنة من الانتاج الزراعي من خلال الدعم المادي للفلاح كحافز على الاستمرار في جعل خط الانتاج دائما عاليا. فقد حققت الولايات المتحدة الاميركية وكندا واوروبا الغربية واستراليا ونيوزيلاندا انتاجا زراعيا يكفي لتغذية (٥٠) مليار انسان اي عشرة اضعاف سكان الكرة الارضية اليوم.

ذلك بما تملكه من مساحة تصل فقط الى ١٠٪ من مساحة الكرة الارضية وتستغل فقط ٢٧٪ من هذه المساحة زراعيا. وللحفاظ على هذه المكتسبات حرصت السياسة الزراعية والتموينية على رفع القيمة السعرية للانتاج الزراعي في داخل بلدانهم ولشعوبهم في الوقت الذي يصدرون للمستهلكين فراخ العش الذين لا هم لهم الا فتح افواههم منتظرين من يسقط اللقمة في افواههم يصدرون لهم بأسعار بخسة ورخيصة وذلك من اجل الابقاء على الدول المصدرة خصوصية الانتاج لهم دون غيرهم.

واسوق مثلا على ذلك:

يباع كيلو الخبز في تلك البلاد بمعدل ٢٫٥ دينار اردني اي ان طن القمح يساوي والحالة هذه (٣) الاف دينار، ولا يعني هذا ان الفلاح يحصل على هذه القيمة بل ان حصة الاسد تذهب للدولة على شكل ضرائب ليعود على الفلاح من خلالها بالدعم المناسب على شكل قيمة مادية مجزية تجعله في مستوى اقتصادي قوي. فلا هدر للخبز مع هذا السعر المرتفع له ولا ارض معطلة طالما ان الانتاج الزراعي يعود على الفلاح والبلد بالخبز الوفير. وتأكيدا على ما تقدم حتى تضمن لنفسها الدول الاكثر انتاجا بل المحتكرة للانتاج كان منها ما يلي:-

١ ـ اعطاء القمح والحبوب الاخرى على شكل هبات للخارج.

٢ ـ تدني سعر القمح في الاسواق العالمية كشرك يقع فيه دعاة الميزة النسبية.

٣ ـ توفير مواد غذائية غريبة على البيئة

المحلية وحفز الناس على استهلاكها مع الحرص على أن تكون البديل لمواد البيئة الغذائية.

٤ ـ توفير الاطعمة الجاهزة المعلبة والمحفوظة بمواد كيميائية اضافة الى اللون والطعم والرائحة الصناعي والتي تتنافى مع اهداف الصحة العامة.

٥ ـ اللحوم المجمدة والمبردة المستوردة بأسعار مغرية وانتج اكثرها بمخصبات هرمونية لرفع نسبة تحويل الغذاء الى لحم اضعافا مضاعفة عن التحويل الطبيعي.

يهدف هذا كله الى اغراق اسواق الدول التي تسمى العالم الثالث او شعوب جنوب الكرة الارضية من اجل ضمان تحييد الزراعة الوطنية لتحقيق الامن الغذائي وابقاء المصالح السياسية والاقتصادية لهذه الدول بيد من يوفر لهم لقمة العيش.

وحتى نستطيع في هذا الوطن الغالي التحرك للخروج من التبعية الغذائية وتخرج الحكومة بهذا الموضوع من عنق الزجاجة، فاني ارى ان يتبنى المجلس الكريم السياسة الثابتة لاستغلال كل الموارد المحلية وخاصة الزراعة منها وتصبح سياسة تحقيق الاكتفاء الذاتي غذائيا محليا راسخة لا تستطيع اية حكومة الخروج عنها مسجلا المقترحات التالية آملا من الزملاء التأييد لما فيه مصلحة الوطن والمواطن :ـ

١ ـ حل مشكلة الفقر نقدا وعلى اساس الدراسة التالية :

الفقر المدقع :

عدد الأسر في خط الفقر المدقع	معدل افراد الاسرة	الدخل الحالي السنوي لهذه الاسر / دينار	الحاجة كحد ادنى للعيش الكريم سنة / دينار	فتحتاج هذه الأسر
٧٥٠٠	٧	٤٥٠	١٢٠٠	٥ر٦٠٥ مليون دينار فتصبح القيمة المطلوبة لسد حاجة هؤلاء
٩٧٥٠٠	٧	٩٠٠	١٢٠٠	٢٩ر٢٥٠ مليون دينار
		وجموع ما يحتاجه الفقراء لحل مشكلتهم نقداً		٣٤ر٨٥٥ مليون دينار

ومقارنة بما ينفق على هدر الخبز وتدني سعره والبالغ (١٢٠) مليون دينار سنويا. وعندما تقتطع حاجة الفقراء النقدية وهي حسب المعادلة اعلاه (٣٤ر٨٥٥) فيبقى زائدا عن الحاجة فقط من هدر الخبز (٨٥ر١٤٥) مليون دينار نوفره على الخزينة بعد حسم حاجة الفقراء، ذلك انه لم يعد مبررا لوجود دعم المواد الغذائية ولا شك ان المبالغ التي ستوفر على الخزينة تحفزنا للاسراع بتنفيذ هذه الخطة.

٢ ـ رفع الدعم كليا عن المواد الغذائية.

٣ ـ حل مشكلة البطالة بمشاريع زراعية اسرية تحتاج فقط الى (١٥٠) مليون دينار كقروض حدها الادنى لكل اسرة ثلاثة الاف دينار من خلال تفعيل الزراعة واستغلال الارض الزراعية المعطلة.

٤ ـ تخلي وزارة التموين عن الاتجار بالمواد الغذائية.

٥ ـ جباية الزكاة الالزامية والتي توفر ما بين ٢٥٠ ـ ٣٠٠ مليون دينار سنويا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: معالي الرئيس، الزملاء الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وكل عام وانتم بخير، أتشرف بأن اتحدث نيابة عن زملائي السادة النواب التالية اسمائهم مع حفظ الالقاب :

١ ـ عيسى مدانات.
٢ ـ فخري قعوار.
٣ ـ منصور مراد.
٤ ـ ذيب مرجي.
٥ ـ عبدالكريم الدغمي.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام.

بيان الحكومة حول الاسعار يمكن وصفه بالبيان التبريري، الذي يحاول ان يجمل بالعبارات الانشائية، الواقع المر لانخفاض مستوى معيشة الجماهير الشعبية بفعل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للحكومة.

فالبيان يقفز برشاقة عن وقائع عنيدة تدب على الأرض ويريد ان يقول لنا «ان الامور عال العال» وعلينا ان نشكر معالي وزير المالية المتعاون والمتفهم لاحوال الرعية.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام

اود ان اسجل باختصار الملاحظات التالية على بيان الحكومة حول الاسعار:ـ

(١) تحدث البيان عن اسعار سلع وزارة التموين بشكل مجرد ودون ربط الاسعار بوضوح بالسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للحكومة.

ثم لماذا يتحدث البيان عن اسعار السلع المحصورة بوزارة التموين وليس سياسة الاسعار بشكل عام؟ هل نفهم من ذلك ان وزارة التموين رفعت يدها عن الاسعار الاخرى؟

هل نطمئن ويطمئن الشعب لسماع تأكيد معاليه بأن الوزارة ستستمر بالمراقبة والمتابعة للاسعار؟؟

نحن نعرف ان تطبيق وتفعيل قانون التموين يعطي الوزارة دور ايجابي.. لكن ذلك يتطلب ارادة سياسية واضحة.

المضاربات والسوق السوداء والارتفاع الجنوني في اسعار العديد من السلع تجعلنا نشك بتوفر هذه الارادة السياسية.

(٢) تحدث البيان الحكومي عن عدم رفع اسعار المواد الاساسية حتى نهاية عام ١٩٩٣م.

أ ـ نفهم من هذا ان النية تتجه لرفع الاسعار في سنة ١٩٩٤ وما بعدها.

ب ـ تجاهل البيان الرفع الفعلي لثمن الحليب المجفف (حليبنا) بمبلغ مائة فلس او ١٠٪ من السعر.. والارز ٢٠ فلس للكيلو او بنسبة ١٣٪.. والخبز ١٠ فلسات للكيلو اي بنسبة ١٥٪، رغم تأكيد الحكومة بأنه ليس لديها

النية لرفع الاسعار.

جـ ـ لم يتعرض البيان للقرارات الحكومية حول رفع اسعار المنتجات البترولية والاسمنت واجور المكالمات الهاتفية بقرارات حكومية.

(٣) عندما يجري الحديث عن نسبة تضخم ٤٪ فانه يجب الحديث عن نسب التضخم في السنوات الثلاث السابقة على الاقل (٢٦٪ عام ٨٩، ١٦٪ عام ٩٠، ١٨٪ عام ٩١) لتوضيح ان نسب التضخم المشار اليها لم يرافقها زيادة مماثلة في الرواتب والاجور، فهذا غلاء متراكم بسبب السياسة الاقتصادية والنقدية للحكومة.

(٤) لم يشر البيان الى فرض الرسوم والضرائب الجديدة او رفع معدلاتها واثرها على رفع الاسعار مستقبلا ومنها (ضريبة المبيعات سيئة السمعة).

(٥) مع كل المتغيرات التي حدثت لم يوضح البيان الحكومي هل جرى تغيير سلة سلع الاستهلاك واوراقها التي يتم على اساسها احتساب معدلات التضخم..

هل يعقل ان التضخم في السكن والنفقات المنزلية يبلغ ٩ر٣٪ فقط؟؟ لماذا يتجاهل البيان هذه الحقائق؟

(٦) نسأل معالي وزير التموين لماذا تصر الوزارة والحكومة طبعا على تسمين الوسطاء وتتمنع من الاستفادة من حسومات المشتريات الكثيرة، وتوفير عمولات او ارباح وسطاء الاستيراد؟؟

لماذا لا تقوم وزارة التموين باستيراد المواد الاساسية بنفسها مباشرة ودون عطاءات تطرح في السوق حيث يتم الاستيراد من قبل الوسطاء؟؟ ولماذا لا يتم بناء المزيد من المؤسسات الاستهلاكية المدنية والعسكرية.

معالي الرئيس.. زملائي النواب

هذه ملاحظات مكثفة على سياسة الحكومة حول الاسعار وكما يلاحظ مما تقدم.. فانها سياسة (صندوقية) تريد ان تحمل الشعب والفئات الشعبية والعمالية منه بشكل رئيسي المزيد من الاعباء بهدي برنامج التصحيح الاقتصادي.. لا ادامه الله، والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الزملاء النواب المحترمون

هذه الكلمة تعبر عن وجهة نظر كتلة نواب الحركة الاسلامية «الاخوان المسلمون» ردا على وجهة نظر الحكومة ممثلة ببيان معالي وزير التموين امام مجلسكم الكريم الاسبوع الماضي حول سياسة الاسعار:

بداية نحب أن نؤكد ان تأمين الاحتياجات الاساسية للمواطن ضمن مداخيله الحقيقية من حيث الرعاية الاجتماعية والصحية والتربوية، وتحقيق مبدأ الامن الغذائي بجانب مجالات الامن المختلفة كل ذلك من واجبات الدولة الاساسية ولذا لابد ان تهدف انشطة الحكومة وتحركاتها محليا ودوليا لتأمين الحياة

الكريمة وذلك بالعمل على تأمين اساسيات الحياة الحرة الكريمة وفق التكلفة الحقيقية للسلع والخدمات ومتطلبات النمو بحيث تعم العدالة ويتاح تكافؤ الفرص للجميع، ولابد ان نؤكد على اهمية ان تكون طريقة حساب متوسط دخل الفرد تعكس حقيقة الدخول لمختلف الشرائح الاجتماعية، ولا يجوز ان يحسب متوسط دخل الفرد في منطقة ريفية ضمن حساب متوسط دخل الفرد لابناء المدن وشرائح الدخول العالية، اذ ان حساب المتوسط بتلك الطريقة مضلل وخادع. ولذا ندعو الى دراسة تحدد بشكل واقعي دخل الفرد في المجتمع الاردني كما هو فعلا، لان هناك تلاعبا في الارقام حيث يمكن ان يكون دخل بعض الافراد في عمان (١٠٠٠٠) الاف دينار بينما دخل الفرد في منطقة ريفية مثلا قد لا يتجاوز الـ (١٠) دنانير في الغالب.

معالي الرئيس،

حضرات الزملاء النواب،

ان الحديث عن الاسعار وحركتها صعودا وهبوطا لا يمكن ان يجدي دون الحديث عن السياسة الضريبية واثرها في ارتفاع الاسعار، سواء أكانت ضرائب مباشرة او غير مباشرة، لأن المواطن المستهلك هو الذي يتحمل في النهاية عبء اية زيادة في الضرائب او الخدمات، حيث يضيف التاجر كل ما يمكن ان يدفعه حتى اجرة بيته على السلع والخدمات التي يقدمها او يبيعها، وعليه كنا نتمنى ان يتحدث معالي وزير التموين عن الضرائب واثرها في زيادة الاسعار علاوة على ما تؤمنه للتاجر من غطاء لزيادة السعر والارباح، ولعله من المعلوم للجميع ان المواطن الاردني يتحمل سيلا لا حد له من الضرائب ولا تكاد تخلو سنة من زيادات في اسعار السلع والخدمات حتى التي يقدمها القطاع العام، وايضا فان خط الضرائب لم يتوقف ولعل المعلومات التي ترشح تؤكد ان هناك زيادات جديدة في اسعار المحروقات واسعار الكهرباء، علاوة على ضريبة المبيعات والضريبة الاضافية، علما بأن الحكومة قد تعهدت بعدم اجراء اية زيادة قبل الرجوع الى مجلس النواب، ولقد زيدت سلع عديدة دون الرجوع الى المجلس، وايضا فان الحديث عن الاسعار لابد ان يرتبط بالحديث عن البطالة، حيث عشرات الالاف يبحثون عن عمل ولا يجدون ما ينفقون حتى لو كانت الاسعار متدنية فكيف وهي في صعود مستمر. انا اتكلم عن اسعار والالاف عاطلون عن العمل فكيف تكون المعادلة متوازنة.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء النواب الكرام

عند الحديث عن الاسعار لابد من استحضار واقع الرواتب والاجور المتدنية بالنسبة لتكلفة المعيشة فقد تآكلت الرواتب والاجور بنسبة ٥٠٪ وزادت اسعار بعض السلع والخدمات والحاجات الاساسية بنسبة ١٠٠٪ - ٣٠٠٪ كأجرة المساكن مثلا، وعليه، فانه قد حصل تآكل في الاجور والرواتب نتيجة العاملين السابقين بنسبة تتراوح بين ١٥٠٪ - ٣٠٠٪ فأين موقع المواطن من الحد الادنى من المعيشة وعليه فقد أصبح الحديث في الاردن عن جيوب الغنى وليس عن جيوب الفقر، فكيف نتصور واقع المواطنين في الأرياف والبادية والاماكن المكتظة خاصة وان حجم العائلة الأردنية - وهذا شيء

نعتز به ـ كبير اي ان حجم العائلة كبير مع اعتزازنا به، ولعل الاحصاءات التي أشارت اليها اللجنة المالية حين مناقشة الموازنة العامة لعام ١٩٩٣ قد بينت النسب العالية لحالات الفقر التي رصدتها وزارة التنمية الاجتماعية وهي نسب كبيرة وتدعو الى القلق.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء النواب

وايضا لابد من التنبيه الى ان هناك شرائح كبيرة من مجتمعنا الاردني في الريف والبادية والمناطق خارج المدن الكبرى وعواصم البنوك لا يتعدى دخل الاسرتين راتب جندي في القوات المسلحة او الأمن العام او الوظيفة البسيطة فلنا ان نتساءل كيف يمكن ان نتصور حياة اسرة مكونة وهذا مثل واقعي من ١٨ فردا يعيلها شخص يعمل بالمياومة لدى وزارة الاشغال العامة؟ اننا نتساءل كم تحتاج هذه الاسرة من غذاء وكساء ودواء ولوازم مدرسية ورياضية وتدفئة في الشتاء، واذا كان فيها طالب يدرس في الجامعة؟، ان الحديث عن زيادة في الاسعار وبأرقام قد لا تبدو مرعبة لذوي الدخول المتوسطة والعالية فان عديمي الدخل وذوي الدخل المتدني يعيشون دون.. دون.. دون..

معالي الرئيس

حضرات الزملاء النواب

اننا نستغرب كذلك ان ينصب الحديث على اسعار المواد التموينية بمختلف انواعها ـ وان كنا سنعود الى الحديث عنها فيما بعد ـ دون الحديث عن الملابس والأحذية وقطع السيارات والاسعار الخيالية للسيارات، والتي كانت بسبب بعض الاجراءات الحكومية الخاصة بمنع استيراد بعض الموديلات القديمة من السيارات، حيث راج الاستغلال في هذه السوق في ابشع صوره، واننا لنؤكد للحكومة ولمعالي وزير التموين الى ان كل ما ذكر يشكل حاجات للمواطن وان كانت تختلف بأولوياتها، اللهم اسعارها بالتأكيد تنعكس على كل مجالات الحياة وحتى على اسعار المواد التموينية والمواد الاخرى، حيث ان التاجر يضيف ثمن سيارته ورسومها الجمركية على المواد التي يبيعها . وبعد تلك المقدمة التي نعتقد بأهميتها وارتباطها الوثيق بموضوع الاسعار ومدى نظرتنا الواقعية لمستوى العيش الكريم الذي نؤمله لمواطنينا نعود لمناقشة ورقة معالي وزير التموين.

أولا: اشارت الورقة الى انخفاض في تكاليف المعيشة لعامي (٩٠ ـ ٩١) واستقرار لعام ١٩٩٢.

اننا نتساءل حول هذه الارقام ونشكك في مدى دقتها، ونحب ان نسأل معاليه، هل انخفضت اسعار اللحوم المستوردة، كل علمنا انها زادت حتى ارتفعت من ١٫٢٠٠ دينار الى ٢٫٧٥٠ دينار الان هل انخفض سعر زيت الزيتون، كل ما نعلمه انه قد ارتفع بشكل حاد حيث يباع الان بـ ٨٫٥٠٠ دينار.

هل انخفض السكر والارز؟ لا.

كم نسبة زيادة العدس، حيث كان يباع الكيلو المجروش بـ ٢٨٠ فلسا ارتفع الى ٥٠٠ فلس.

هل انخفضت اجور المساكن؟ لقد ارتفعت بشكل جنوني. اننا نتساءل كيف استطاع كمبيوتر وزارة التموين ان يشير الى الانخفاض امام تلك الارقام التي ذكرت سابقا وغيرها كثير ولا نريد ان نتساءل عن الزيادات التي طرأت على المسقفات، والهواتف والمكالمات، والمحروقات، وقطاع النقل بمختلف وسائطه وعلى مختلف الطرق، وما لذلك من انعكاس واثر مباشر على المواطن العادي. وعليه فاننا نصر على ان ارتفاع الاسعار اكبر بكثير من هذه الارقام التي اعلنت عنها وزارة التموين الا اذا كانت وزارة التموين لا تملك القدرة على ايجاد الية لضبط الاسعار بشكل دقيق وحقيقي.

ثانيا: لم يتعرض البيان لاسعار الادوية وهي لا تقل في اهميتها عن المواد التموينية ويعاني المواطنون من ارتفاع تكلفة الروشيتة، ولا نعتقد ان الامن الصحي يقل اهمية عن الامن الغذائي، ولذا نطالب بسوق دوائية موازية تضمن مستوى الجودة ومستوى السعر في حدود قدرات المواطن العادي وخاصة في ظل غياب التامين الشامل، والذي تعتقد كتلة الحركة الاسلامية بأنه بات مطلبا جماهيريا اساسيا ملحا.

ثالثا: هناك مواد تموينية تهبط اسعارها عالميا لكنها في السوق المحلي لا تنخفض بما يقارب نسبة الانخفاض في بلد المنشأ، فالشاي مثلا انخفض بنسبة ٤٠٪ لكن هذا الانخفاض لم ينعكس على جميع انواع الشاي في الاسواق المحلية ونحن هنا نذكر امثلة فقط حيث تفاوتت نسب الانخفاض بين ٦٪ فقط لشاي الغزالين و٤٠٪ لماركة السبعين، وكان يفترض ان تصيب نسبة الانخفاض جميع انواع الشاي وبنفس النسبة العالمية. مما يرتب على الوزارة دورا هاما في هذه القضية، لابد من البحث اذا عن الية لتحقيق ذلك.

رابعا: اننا نستغرب ان تستكثر الحكومة على الخزينة ان تساهم بـ ٣٪ من الميزانية لعام ١٩٩٣ ونحن هنا نخالف الكلمة الاولى التي قيلت ان المواطنين يا سيادة الشيخ لا يرمون الاكل ابدا والذين يرمونه هم المترفون في المدن اما في القرى فانهم يستحقون الخبزلاكثر من مرة يا سيادة الشيخ.

اننا نستغرب ان تستكثر الحكومة على الخزينة ان تساهم بـ ٣٪ في الميزانية لعام ١٩٩٢ لدعم المواد الاساسية في حين ان المواطن يتحمل بطريقة مباشرة او غير مباشرة نسبة تزيد على (٤٠٪) من ايرادات الموازنة، فكيف نستكثر على شريحة الفقراء ٣٪ وهي حقهم اصلا، لانهم هم المقصودون بالتنمية وبالخدمات، علما بأن وزارة التموين توفر بعض المبالغ من حساب الاتجار مما يدر دخلا للخزينة وبالتالي يمكن ان يكون الدعم قد عاد الى الخزينة من طريقة اخرى. والحكومة على كل حال مسؤولة عن تامين الحاجات الاساسية وفق الدخول الحقيقية ونضع تحت الحقيقية عدة شحطات. واذا كانت الخزينة قد أنفقت على وفد المفاوضات لمدة ١٠٤ ايام مبلغ (٢٫٧٠٦٫٨١٣) دينار فان دعم الخبز اولى للمواطن.

خامسا: واما بالنسبة لزيادة اسعار الخبز فان موقف كتلة نواب الحركة الاسلامية لا توافق على هذه الزيادة، وتطالب الحكومة بالكف عن هذا التوجه والذي يشتم من خلال بيان معالي الوزير حيث يقول: لن يطرأ على اسعار المواد

التي تتعامل بها وزارة التموين اي ارتفاعات هذا العام. . لان الخبز المادة الاساسية، ولسنا في ايطاليا او اوروبا فالمواطن الاردني يستهلك كميات كبيرة منه ولذا لو اشتراه بسعر الشيخ بدينارين فهذا لا يهم فان اية زيادة ستؤثر مهما كانت تبدو ضئيلة. ومع ذلك فان زيادة كيلوغرام الخبز (١٠) فلسات روعي فيها طرف واحد، فمع عدم موافقتنا اصلا على الرفع الا اننا كنا نفضل ان تقسم الـ ١٠ بين الخزينة واصحاب المخابز الذين يشكون من ضعف هامش الربح، مما يلجأ كثيرا منهم الى انتاج خبز غير جيد، واستعمال الزيوت المحروقة شئنا ام ابينا، علاوة على اللجوء الى الخبز الصغير الذي يباع اصلا الكيلو بـ ١٥٠ فلسا لكل كيلوغرام.

سادسا: اننا نطالب الحكومة ونيابة عن الشرائح الواسعة ذات الدخول المتدنية او التي لا دخول لها اصلا بعدم زيادة الاسعار التي اشار معاليه في الصفحة السابعة حيث يقول «. . وعدم السماح بأي ارتفاع غير مبرر لاسعار المواد التموينية في الاسواق». ان هذه العبارة مطاطة ولذا فاننا نطلب من الحكومة الوفاء بالتزامها الدستوري بأن لا تقوم برفع اسعار اية مادة الا بعد موافقة مجلس النواب.

سابعا: لابد ان نشير في نهاية هذه الكلمة الى بعض القضايا الهامة وهي:

أ ـ اننا مع اعطاء رخص للقطاع الخاص لاستيراد بعض المواد وخاصة العدس وعدم حصره بوزارة التموين، بل ان افضل وضع هو ايجاد تنافس بين القطاع الخاص والسوق الموازية للقطاع العام لان العدس لحم الفقراء.

ب ـ نطالب بأن يتم استيراد اللحوم من السودان، ونستغرب ان نلجأ إلى رومانيا واستراليا مع وجود مصدر عربي، وبتكلفة اقل وخاصة في الشحن.

جـ ـ نطالب الحكومة بالايعاز لدائرة الاحصاءات العامة باجراء دراسة حقيقية واقعية لمستوى الاسعار وكذلك قيمة دخل الفرد ولمختلف الشرائح والقطاعات لبيان الوضع الحقيقي لكل شريحة، ولبيان الشروخ الكبيرة والفروق الهائلة في الدخول، حيث الارتفاع الهائل في جانب والانخفاض المرعب في جانب اخر.

د ـ لابد من انهاء دور الوسطاء بين المنتج والمستهلك وخاصة فيما يتعلق بالخضار والفواكه، وهنا نتفق مع توصية اللجنة الزراعية بتخزين الفواكه والخضار الفائضة حفاظا على المنتج في مستوى جيد من السعر وكذلك حق المستهلك في مستوى معقول من السعر كذلك ويحول دون وجود اختناقات او فقدان لتلك السلع.

هـ ـ اعادة النظر في السياسة الضريبية بمجملها وان يعقد لذلك مؤتمر وطني متخصص لاقرار السياسات المناسبة في ضوء المعطيات المحلية والواقع الفعلي لمستويات المعيشة والوصول الى وضع مريح للاطراف الثلاثة: المستهلك والمنتج والخزينة.

و ـ اعادة النظر في اسلوب الاتفاقيات، اسلوب «المقايضة» وخاصة بين الاردن وبعض البلاد العربية، حيث يتكبد التاجر الاردني على الاقل مع بعض هذه الدول مبالغ اضافية كبيرة لا تقل عن ٢٥٪ نتيجة دفع ثمن البضاعة مرتين

ونتيجة فروق العملة، حيث نشتري البضاعة السورية مثلا بالليرة السورية ولكن التاجر الاردني يدفع الثمن للبنك المركزي بالدولار وهناك فرق بين السعر الرسمي بالنسبة لليرة السورية وسعر السوق الحر كما يضطر التاجر الاردني الى دفع ثمن البضاعة بالعملة السورية الى التاجر السوري وينتظر حتى تحول هذه المبالغ من البنك المركزي ثم يعيد هذه المبالغ الى التاجر الاردني مرة اخرى، وقد يضطر بعض التجار الى اعادة تصدير البضاعة الى لبنان لتعود مرة اخرى الى الاردن. وفي ذلك تكلفة كبيرة تعود بالتالي على المستهلك والمواطن الفقير. واخيرا اننا نعتقد ان هناك حاجة ماسة لاعادة دراسة السياسة الاقتصادية والمالية بمختلف عناصرها ومدخلاتها، وكذلك وضع سياسة ضريبية جديدة وسياسة تموينية وزراعية جيدة تقلل من الاستيراد ما أمكن وبالتدريج وتلغي دور الوسطاء، وتأخذ بعين الاعتبار التكلفة الحقيقية للمعيشة الحرة الكريمة وتحرر البلد من اسار سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء النواب

اننا نصارحكم اننا نحس بغياب التنسيق بين الاجهزة ذات العلاقة بالسياسة الاقتصادية والمالية والتموينية والزراعية، ولذا نطالب بايجاد الية لتحقيق التنسيق والخروج بتصور موحد تأخذ فيه الموضوعية والعلمية ومصلحة المواطن واستقلالية القرار مكانها الطبيعي مقدرين لكل من يفكر لهذا الوطن جهده، ومعتزين بتضحية مواطننا وقناعته وكرامته غير ناسين معاناته والتي لا بد ان تكون الشغل الشاغل للسلطتين التشريعية والتنفيذية ولكل القطاعات الاقتصادية والمالية الفاعلة في هذا البلد، اذ ان وجود هذه المؤسسات جميعا مدين لهذا المواطن الصابر الذي يستحق منا كل تكريم وعطاء حق له لا منة ولا كرها.

واخيرا فاننا نطالب بدعم وتطوير دور وزارة التموين في اطار التنسيق المشار اليه سابقا، املين من الجميع الارتفاع الى مستوى المسؤولية. والتي هي مسؤوليتنا جميعا، مؤكدين على ان في وطننا من الخير والعطاء والثروة والقناعة، وفي مواطننا كذلك ما يعيننا على تخطي كل العقبات والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، استاذ حسني الشياب.

الدكتور حسني الشياب: ايها الزملاء الحقيقة ليس قصدي ان القي خطابا لكنني اؤكد ونحن نناقش سياسة الاسعار اؤكد على العوامل التي اشار اليها الاخوة، بسام حدادين، وبعده كلمة نواب الحركة الاسلامية، بضرورة ربط الاسعار بالعوامل التي تؤثر عليها وذلك من ضرائب ومستويات دخول واجور ولا يمكن الحديث عن الاسعار خارج هذا الاطار، اي حديث عنها في الواقع يضلل ليس القصد من هنا من مناقشة الاسعار ان تنجح وزارة التموين او الحكومة باقناع المجلس يوافق على السياسة التسعيرية، حتى لو حصل ذلك فالشارع يعرف مدى وطأة ارتفاع الاسعار، حتى وان لم ينجح المجلس بالتعاون والنقاش مع الحكومة بوضع سياسة تسعيرية مقنعة، الشارع يعرف مدى

الوطأة والشارع يشعر نتيجة حاجته اليومية بأن الاسعار ترتفع وليس لها مضابط وان الدخول لا ترتفع بنفس المستوى، ليس المقصود بالحديث تحت هذه القبة ان نقنع بعضنا بعضا بينها قناعة الناس من معاناتهم اليومية عكس ما يدور هنا تحت هذه القبة، هذا واحد.

ثانيا: القول باستقرار الاسعار قول لا تصدقه التجربة المعاشة، هنا لا يجوز الخلط اطلاقا باحتساب مستوى الدخول بأن يقسم الدخل المرتفع زائد مستويات الدخل المتدني على عدد السكان ونقول متوسط الدخل كريس، هذه تماماً كقصّة الجمل بدينارين والهرة بعشرة دنانير هذه تماماً زي المراسل، في آذن قال انا وراتب رئيس المحكمة (٥٠٠) دينار، لا يمكن ونحن نحتسب هذه المسألة لا يمكن الا ان نأخذ بعين الاعتبار ذوي الدخول المتدنية وحتى من هم دون دخول، وحجم هذه الطبقة يزداد اي سياسة تسعيرية لا تأخذ هذا الواقع بعين الاعتبار ستخطىء.

ثالثا: كيف يتم حديث عن استقرار بالاسعار ونحن نرى ان الحليب قد ازداد سعره، ونحن نرى ان الخبز ازداد سعره، ونحن نرى ان الرز قد ازداد سعره ونحن نرى ان الكهرباء قد ازداد سعرها هذه حاجات يومية لكل الناس ونحن نرى ان المحروقات قد ازداد سعرها. هو انا اقبل احتجاجكم، شكرا.

* وهنا انصت الجميع للأستماع لأذان الظهر *.

معالي رئيس المجلس: تفضل استاذ حسني:

الدكتور حسني الشياب: شكرا معالي الرئيس،

هناك نقطة اخرى ارجو من الاخوة الوزراء المعنيين بهذا الاجابة عليها، هل يتم تنسيق حقيقي بين الوزارات المعنية التي يتضافر نشاطها في تحديد الاسعار كالتموين والزراعة والتجارة والصناعة؟ ام ان كل وزارة تتصرف في عالمها الخاص المنعزل عن الوزارة الاخرى واضح كما اعلم لا يوجد مثلا تنسيق بين وزارة الزراعة وسياستها الزراعية لزيادة الأنتاج وبين اسعار المواد الغذائية التي يمكن ان تنتج محلياً او التي نسعى لتخفيف استيرادنا منها اود فعلاً ان يبحث هذا الموضوع بصراحة هل هناك تنسيق حقيقي ان تقول لنا الحكومة كيف تنعكس سياسات التجارة والصناعة؟ وكيف تنعكس سياسات وزارة الزراعة على الاسعار؟ وهل هذا نتيجة دراسة مشتركة وتخطيط مشترك؟ ام لا، ازعم إلا ان قال لي الاخوة الوزراء ان هناك تنسيق وان هناك سياسة واحدة مشتركة منبثقة عن مثل هذا التنسيق، ارجو ان يكذبوا زعمي، لأدخل في موضوع الخبز فقط والاعلاف، الخبز يدعم القمح بـ(٤٠) مليون دينار، حتى ان افترضنا ان هذه الزيادة يمكن قبولها، هل ندعم الخبز لكل فئات الشعب؟ هل المقصود بالدعم دعم الخبز لمن يفضل اكل الكاتوه، انا اعتقد انه لابد من تحديد سعر الخبز للفئات التي لا تحتاج للدعم ولابد من الحفاظ على سعره منخفضاً دون زيادة للفئات التي تحتاج هذا الدعم، الاغنياء وذوي الدخل المحدود ليست بحاجة إلى هذا الدعم لماذا لا تجد وزارة التموين آلية لكي يذهب هذا الدعم فقط للفقراء وذوي الدخل

المحدود ويبقى سعر الخبز خارج هذه الفئة سعراً حراً ولا يجوز ان تتحمل الدولة دعماً يذهب الى الاغنياء ونحن نستورد القمح لنعطيه اياهم شبه مجاني، اريد حقيقة اجابة من معالي وزير التموين على هذه النقطة، هل هناك صعوبات؟ ام انه يرى ان الدعم يجب ان يذهب ايضا للاغنياء والميسورين، اذا كان يرى غير ذلك، لماذا لا توجد آلية تضمن وصول الخبز بسعر مدعوم للطبقة الفقيرة فقط؟ اطالبه بذلك، الاعلاف، اود جواباً واضحاً وصريحاً، هل دعم الاعلاف ودعم اسعار الاعلاف يحقق الغاية المقصودة منه؟ بمعنى اخر، هل الدعم يذهب لزيادة قدرتنا على الانتاج الحيواني ان يذهبوا للتجار الذين لا يوطنون مواشيهم هنا والمواشي التي يتجر بها ندعمها وهي لا تستقر هنا، اريد جواباً واضحاً على هذه النقطة، هل نريد دعم الاعلاف لزيادة قدرة البلد على الانتاج الحيواني الذي ندعم علفه، ام نريد دعم تجار المواشي الذين لا يعملون على توطيد الثروة الحيوانية لدينا، حجم ما تقدر وزارة التموين انه يذهب لدعم تجارة المواشي وليس لرفع قدرة الدولة على انتاج الثروة الحيوانية، معالي الوزير ان كان في هذا الدعم للاعلاف ما يحوله الى دعم لتجارة المواشي عبر الحدود مرات عديدة واحياناً وغالباً وفي كل الحالات هي تجارة تهريب، ان كنت لا تعتقد ذلك فأرجو ان تطمئننا عن هذه النقطة، ان كنت تعتقد ذلك فأرجو ان تقول لنا، كيف حل هذا الموضوع؟ ونرجو ان تقول لنا ايضاً، ما حجم الدعم الذي يذهب لتجارة الاعلاف او لتجار المواشي مستفيدين من هذا الدعم على حساب المصلحة العامة التي ندفعها من جيوبنا، بانتظار اجوبة واضحة، اشكر لكم حسن الاستماع والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ عيسى الريموني.

السيد عيسى الريموني:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس،

حضرات النواب،

استمعنا الى بيان الحكومة حول قضية الاسعار الذي تلاه معالي وزير التموين وهي قضيه تشغل بال الجميع في هذا البلد لانها مرشحه لمزيد من التصعيد في غياب استراتيجية ثابتة المعالم لهذه المعضلة ولي هنا بعض الملاحظات اطرحها عليكم:

اولا: ان مستويات الاسعار عاليه جدا في حد ذاتها وهي شامله فلم يعد هناك شيْ رخيص حتى ولو كان منتجا محليا وبمحتوى استيرادي منخفض، بما يوحي ان جنون الغلاء ورفع الاسعار قد اجتاح كل زاويه وبوصه في هذا البلد.

ثانيا: ان نسبة ارتفاع الاسعار لا تتوافق بتاتا مع التحسن في سعر صرف الدينار وثباته امام العملات الصعبه، ويبدو ان الارتفاع الفاحش في الاسعار قد اصاب اسعار كل المدخلات من سلع وخدمات بأستثناء اسعار العمل، اي الاجور والرواتب، مما يجعل اثار الغلاء اشد بطشا وفتكاً، ولقد اصبح المستهلكون او المشترون في حالة من الترويض او التخدير الكامل، فهم يتقبلون الزياده في

الاسعار «بمصير قدري» ونحن نعلم ان هناك مزيداً من الغلاء قادم على الطريق طالما اننا نسمع عن تبريرات لرفع اسعار وخاصةً أسعار السلع المدعومة كالخبز مثلا، والتي تتم بحجة ارتفاع تكاليف انتاجها واستيرادها.

ثالثا: ليس صحيحا ان وزارة التموين ضبطت الاسعار في البلد فمنذ بدايات عام ١٩٩٣ وبصمت وهدوء ارتفعت اسعار اللحوم الحمراء المستوردة حية او مذبوحة، وسواء كان هذا الارتفاع بعلم وزارة التموين او من وراء ظهرها فأن النتيجه واحده، اي ان المستهلك وحده هو الذي يتحمل الزياده دون تذمر او احتجاج فالتسعيره الرسميه كما اتفق عليها واعلنت كانت دينارين وستمائة فلس للكيلو بالنسبه للحوم البلغاريه والرومانيه وقد شهد السوق منافسه حاده بين المستوردين ادت الى تدني السعر الى دينارين و ٣٠٠ فلس لا غير ثم عادت الاسعار الرسميه الى الاستقرار، وبعد فتره بدأت عملية الاحتكار الذكيه إذ اخذت اللحوم تختفي تدريجيا ولا تظهر الا لمن يتقيد بالتسعيره الرسميه، وبالتدريج ايضا تم رفع الاسعار فوصل سعر الكيلو في البدايه الى دينارين و٦٥٠ فلسا ثم ارتفعت لدينارين و٧٥٠ فلسا واخيرا استقرت عند دينارين و٨٠٠ فلس اي بزياده مائتي فلس في الكيلو الواحد، وهذه الزياده قد اسهمت في مضاعفة ارباح المحتكرين من المستوردين وعلى حساب المستهلك الذي لم يعد يهمه سوى ان يجد اللحوم مهما كان السعر بغض النظر عن نوعيتها وجودتها، وفي بعض المناطق لا يتوقف الامر عند رفع الاسعار بل يتم بيع اللحوم الكبيره ذات الدسم العالي والشحوم السميكة على انها بلغاريه او رومانيه، وسواء كانت زياده الاسعار بعلم وزارة التموين او بدون موافقتها فإن الوزارة تتحمل مسؤولية عدم الاعلان عن هذه الزيادات وتوضيح اسبابها الموجبة.

رابعا: ان مسؤولية وزارة التموين نابعه من ضعف اجهزة الرقابة حتى وان قال معالي وزير التموين انه سيتم تفعيل دور رقابة الاسعار وعدم السماح بأي ارتفاع غير مبرر لاسعار المواد التموينيه في الاسواق، ولو كان هناك ادنى رقابه لما تجرأ باعة الموز مثلا على بيع الكيلو الواحد بدينار رغم ان تسعيرته الرسمية لا تزيد عن ٧٠٠ فلس حسب علمنا، وعليه فإن تداول هذه الاسعار المخالفه للتسعيره اما ان يكون دليل على غياب الرقابه او وجود قصور مضاف الى الخلل في الاسلوب الذي يتبعه مراقبو التموين.

خامسا: لقد جرى رفع سعر رغيف الخبز رغم انه عماد الغذاء الرئيسي لقوام شعبنا، وكيف يحدث ذلك رغم ادراكنا لطبيعة الضائقه الاقتصاديه والظروف المعيشيه الضاغطه للسواد الاعظم من المواطنين؟ صحيح ان رفع السعر لا يؤثر سلبيا على بعض القطاعات من الشعب، وهي القطاعات الغنيه، لكن الضغط يواجه الفقراء بطبيعة الحال، وانا اقول هنا أن رغيف الخبز وسعره والاقتراب من قوت الفقراء امر خطير للغايه ويستوجب منا ايجاد حلول مقبولة.

سادسا: بيان الحكومه يتحدث عن قضية التبذير والهدر المرتبطه بوجود الدعم للمواد الاساسيه والواقع ان هذه الظاهره لا تتعلق بالشعب الفقير في هذا البلد وانما بالاغنياء

والدبلوماسيين والسياح ورواد المطاعم ونزلاء الفنادق، ولهذا يجب عدم الخلط، والافضل ان تبادر الحكومه الى تعويم الاسعار وخلق جو من المنافسة تؤدي بأسعار جميع المواد الاساسية وغير الاساسية الى الهبوط فالمنافسة هي افضل وسيلة لضمان توفر المواد والسلع في الاسواق، وفي الوقت ذاته ترجح كفة تخفيض السعر وضمان عدم رفع الاسعار لان كل تاجر او مستورد يحاول تصريف ما لديه من خلال البيع باقل سعر ممكن.

المهم ان تركز وزارة التموين اهتمامها لضمان عدم وجود اي احتكار من قبل أية جهة تجاريه وضمان بقاء الاسعار دون زياده او ارتفاع مع السعي لتوفير المواد الغذائيه والسلع في الاسواق على مدار الوقت.

شكر لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته. استاذ نادر الظهيرات.

السيد نادر الظهيرات:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ـ النواب المحترمين

في الوقت الذي ارتفعت فيه الاسعار ارتفاعاً كبيراً نلاحظ ان دخول غالبية المواطنين وخاصة الموظفين ما زالت كما هي كما ان دخول البعض منهم قد تدنت وخاصة فئة المزارعين نظراً لما تعرضوا له من محن وكوارث وتدني لأسعار منتوجاتهم، اضافة الى هذا وذاك آلاف العاطلين عن العمل هذه الاوضاع مجتمعة تشكل خطوره على الوضع الاجتماعي والامني للبلد، بأعتقادي ان ارتفاع الاسعار مرده امور كثيره، منها انخفاض القيمة الشرائيه للدينار الاردني وزيادة الضريبة الجمركيه، وارتفاع اسعار المواد المستورده في بلد المنشأ، وضعف الرقابه من الاجهزه الحكوميه، وفي الوقت الذي ارتفعت فيه اسعار الحاجيات في بلادنا نلاحظ انخفاضاً مستمراً في منتوجات المزارعين من الخضار والفواكه حتى ان البضاعه المرسله الى الاسواق المحليه لا تسدد اجرة السياره واجور العمال في الكثير من الاحيان، وفي الوقت الذي زادت فيه اسعار مستلزمات الانتاج زياده كبيره دون رقابه من الاجهزة المعنية واذا ما ذكرت مثالاً بسيطاً لتبين لنا الأرتفاع الفاحش في هذه الاسعار فمثلا كيلو بذر البندورة يباع حالياً ب (١٢,٠٠٠) دينار واما بذرة الخيار فتباع ب (٧٠) فلساً، بعد ان كانت تباع (١٠) فلس من هنا بات من الضروري ان تقوم الأجهزه المعنيه في الدوله رقابه مشدده لجميع المواد سواء اكانت تموينيه او فيما يتعلق بالانتاج الزراعي.

معالي الرئيس، الزملاء النواب،

ارجو ان اقدم المقترحات التالية راجياً ان تساهم في هذه القضيه:

١ـ وقف فرض اية ضرائب جديدة على المواطنين.

٢ـ عدم رفع اية اسعار جديده وخاصة على المواد التموينية.

٣. الاستمرار في دعم المواد التموينية الضرورية والتي تقوم الدولة حاليا بدعمها.

٤ـ عدم السماح بأستيراد الخضار والفواكه في الموسم الذي تنضج فيه المنتوجات الزراعية الاردنية.

٥ـ تشكيل لجنة من وزارة الزراعة والجمعيه العلميه الملكيه برقابه لمستلزمات الأنتاج من حيث تحديد اسعارها، ونوعية هذه المواد من حيث صلاحيتها.

٦ـ دعم زراعة القمح من حيث تأمين انواع جيده من البذار كتلك التي حصلت عليها المنظمه التعاونيه من دولة تونس الشقيقه، كما يتوجب ان تقوم الحكومة بدعم مزارعي القمح بأسعار مجزيه، حتى نستطيع تأمين استهلاكنا من هذه الماده الضروريه بدلاً من ان نبقى تحت رحمة غيرنا.

٧ـ دعم مربي الثروه الحيوانيه، وتشجيع زراعة الاعلاف وتأمين الاراضي لزرعها مع زيادة مساحتها.

٨ـ زيادة عدد المؤسسات الاستهلاكيه المدنيه والعسكريه.

٩ـ زيادة عدد ومساحات الثلاجات المعده لتخزين بعض المواد وخاصة الخضروات والتي تتلف في بعض المواسم ليتم بيعها للمواطنين بأسعار معقولة بدلاً من استيرادها من الخارج.

١٠ـ التركيز على الصناعات الزراعيه بدلاً من استيرادها من الخارج، وخاصة وان جميع المواد المعلبه في الاسواق يمكن تعليبها اذا ما انشأت المصانع الملائمة لها.

وفي الختام اتقدم بالشكر والتقدير للحكومه الموقرة والتي تقوم بجهود مشكورة.

مذكراً بأوضاع نسبه عاليه من المواطنين والتي وصلت حياة افرادها وضعاً يتوجب التحرك السريع لمساعدتها.

حفظ الله الوطن تحت قيادة الحسين المعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم. شكرا معالي الرئيس، لن اطيل عليكم ولا على الزملاء الكرام فقد اشبعوا بيان وزير التموين بحثا، ولا اراني محتاج لاعادة ما قالوه او اقترحوه، من هنا فإنني وانا اشكر سيادة رئيس الوزراء على السياسة التموينية الحالية التي ادت الى توفر المواد الغذائية بدون ازمات فإنني ايضاً اسجل التقدير لمعالي وزير التموين على جهده الكبير لتنفيذ هذه السياسة الحكيمة واجد نفسي هنا متحدث عما لدي من اقتراحات في هذا الصدد وذلك على النحو التالي:ـ

١ . اقترح اجراء دراسة لتحديد مقدار ما يستفيده اي شخص غير اردني من دعم المواد الاستهلاكية وان يدفع هؤلاء ضريبة للخزينة وان تصدر تعليمات محددة وشاملة بذلك من الحكومة وان يتم تحويل هذه المبالغ لدعم فقراء الطلاب في المدارس والمعاهد والجامعات بحيث تغطي اقساطهم وتوفر الحد الادنى من الغذاء والكساء لهم.

٢ . تخصيص المبالغ التي تتحصل عن زيادة الخبز للعاطلين عن العمل في قطاع الشباب بحيث يتقاضى كل عاطل عن العمل مبلغ من المال يسد الحد الادنى من حاجته بموجب دراسة وتعليمات.

٣ . اعادة النظر بالقوانين التي تحضر تربية المواشي ضمن حدود البلديات والمجالس القروية وذلك دعما للثروة الحيوانية التي تشكل جزءا من سلة الغذاء للمجتمع الاردني.

٤ . تعويم الاستيراد والتصدير للحوم الحمراء بحيث يتم اغراق السوق بها من الاستيراد وتصدير جزءاً محددا من منتجاتنا مما سيؤدي الى تخفيض اسعارها في الاردن والحصول على موارد مالية للخزينة من المواشي المصدرة.

٥ . توسيع قاعدة صندوق التنمية الوطنية بحيث يتم رفع خط الفقر الى مائة وعشرين دينارا بدلا من تسعين دينارا، الامر المعمول به حاليا.

٦ . ان هذا هو واقعنا وامكاناتنا ولو جاز لي ان اتمنى لتمنيت ان نعيش رغد العيش ورخص الاسعار لكن الواقع يحول دون تحقيق هذه الامنية ولا شك ان السياسة التموينية الحالية تستحق التقدير، كما ان مقترحات الزملاء جديرة بأن يؤخذ بها، شكرا معالي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، من اجل الصلاة ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة ونعود لأستئناف كلمات الاخوة النواب، ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة.

* وهنا رفعت الجلسة لاداء صلاة الظهر وبعدها عاد المجلس للانعقاد *.

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة، الاستاذ هشام الشراري.

السيد هشام الشراري: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، الاخوة النواب المحترمون،

ان الاردن قيادة وشعبا واجه الامواج الصعبة التي عاناها الاقتصاد الاردني نتيجة التراجع الكبير في عائدات النفط التي عمقتها ازمة الخليج وعودة المغتربين وانخفاض تحويلات المواطنين الذين يعملون خارج الأردن واغلاق الاسواق الخليجية امام الصادرات الاردنية نتيجة موقف الاردن المشرف تجاه العراق وشعبه..

ونحن لا ننكر بأن الاستثمارات هي الدافع الاساسي لانعاش الاقتصاد وان ضبط الانفاق يحد من عجز الموازنة..

اما فيما يتعلق بالاسعار وارتفاعها المستمر فهذه هي وظيفة الدولة فهي المعنية بتيسير الحصول على المواد الضرورية لحياة الانسان وخاصة ذوي الدخل المتدني بأسعار رخيصة ومعقولة ضمن موازناتهم وقدراتهم المالية.. فهناك بعض المواد الضرورية للانسان.. ولا يستطيع العيش بدونها كالعلاج والخبز والسكر والرز فيجب ان تسعر بأسعار مقبولة لانها من حقوق المواطن التي يكفلها ويحفظها الدستور فلابد من تدخل الدولة وتضع اسعار مدروسة ومعروفة الكلفة حسب العرض والطلب.. «ولأن الاقتصاد في النفقات نصف العيش». والادارة الناجحة والمثالية هي التي تضع حلولا للرؤية المستقبلية.. لأنه يجب ان يكون هناك تطلعات مستقبلية ويجب على الدولة ان تصارح البرلمان والناس قبل ان تأخذ القرار وليس من منطلق الاقناع فقط.. ويجب ان نؤجل زيادة الاسعار التي ارتفعت بشكل كبير منذ عام ٨٩

الى الان نتيجة البطالة المتفشية بين اعضاء الاسر الى وقت افضل من هذا الوقت الذي نعيشه وربما تتحسن احوال الاسرة وترتفع مداخيلها فاذا ارادت الدولة ان تقوم بالتصحيح فأين دور البرلمان في ايجاد برنامج التصحيح الاقتصادي وما هي صلاحية البرلمان في هذا التصحيح.. فالأسعار تزداد عندما تكون الظروف جيدة ولكن ليس الغلاء وقت البطالة.

اني اعرف بأن قضية الاسعار قضية اقتصادية بحتة وشاقة وفي رأيي بأنها مسؤولية جماعية يشترك بها المواطن والتاجر والدولة وليست مسؤولية الدولة وحدها.. والدليل على ذلك بأننا قد سمعنا عندما ارتفعت القهوة والشاي في احدى السنين في بريطانيا أحجم الشعب عن الشراء وكلنا نعرفهم بأنهم «شريبي قهوة وشاي» فنزل سعرها.. فدور الدولة هو دور الضابط لهذه الأشياء ودورها ايضا بالتوجيه والتثقيف حتى يستطيع المواطن ان يحجم عن شراء بعض المواد المبالغ في سعرها ولدينا الكثير منها.. ويجب على التاجر ان يكتفي بالربح المعقول وليس بالجشع المطلوب..

وانني اطالب الرئاسة الجليلة بأنه يجب ان يكون هنا في البرلمان جهاز فني متخصص للابحاث وخاصة في المجال الاقتصادي ملحقا بالمجلس حتى يشارك في رسم السياسة الاقتصادية.

لقد سمحت وزارة الزراعة والتموين باستيراد الكثير من الخضار المصنعة وخاصة خلال شهر رمضان المبارك.. فأريد أن أتساءل هل عملت الحكومة دراسة جيدة عن تصنيع الخضار والفواكه التي تزيد عن حاجيات المملكة لاستثمارها وتشغيل قسما من الايدي العاطلة فالاجابة المشتركة بين وزارات الزراعة والتموين والمالية والتخطيط التي تضع وتنفذ السياسات القادرة على توجيه وتحفيز القطاع الخاص نحو التصنيع وان نقتبس من بعض الدول التي اصبحت تصدر الخضار والفواكه المجففة والتي شاهدناها في مطلع طفولتنا نتيجة زيادة بعض المحاصيل وضغط اسعارها والوسيلة الوحيدة لمعالجتها محليا هو تصنيعها في مصانع التعليب وقد نجحت هذه التجربة في دول كثيرة كان المحصول فيها فائضا عن الحاجة علما بأننا منذ العام الماضي قد شطبنا (٣٠٠) مليون دينار من زراعة الخضار نتيجة عدم وجود مصانع لرب البندورة تقدر بـ(١٢) مليون دينار. ودعم الصادرات المنتجة والمصنعة محلياً على غرار الدول الاخرى ومنح التسهيلات والاعفاءات الجمركية على المواد الخام المستوردة من الخارج لغايات انتاج منتجات غذائية مصنعة وزيادة الجمرك على المنتجات الغذائية المصنعة التي يتم استيرادها الى الاردن من الخارج.

السؤال: ما هو موقف البرلمان من هذه الزيادة؟ وما هو موقف البرلمان من زيادة الضرائب.. التي نلاحظ ان الدولة تزيد الضرائب وتقرها دون الرجوع الى البرلمان علما بأن المادة السادسة تقول يجب ان تمر هذه الزيادة على البرلمان قبل اتخاذ القرار.. حتى اصبح المواطن الاردني يدفع من دخله اكثر من ٤٥٪ للضريبة واصبحت الضريبة مرهقة جدا للبلد والمواطن.. فانني أتساءل: ما هو الثمن السياسي لبرنامج التصحيح الاقتصادي؟

فعندما يرتفع سعر الخبز قرشا واحدا كما يقال بأنه يرتفع اكثر من ١٣٪ وهل الدخل القومي ارتفع عند المواطن الاردني بهذا القدر ! علما بأنني مع زيادة السعر. لماذا المواطن الاردني اصبح يتحمل ضياع المياه في الارض نتيجة تلف الانابيب ليدفع الثمن ضعفين؟ وهل المواطن مسؤول عن صيانة الطرق والشوارع المليئة بالمطبات والتي كسرت سيارات المواطنين واصبح عاجزا عن اصلاحها واستبدال القطع اللازمة لها بعد ما دفع الرسوم الجمركية والضرائب المقررة؟ هكذا يمتص المواطن الذي انخفض دخله اصبح يعيش تحت خط الفقر والكلفة الاجمالية لتعمير وترميم السيارات اصبحت اكثر من كلفة صيانة الطرق وتجاوزت (٤٠) مليون دينار، ما عدا الممتلكات والارواح والاستبداد الواسع لقطع السيارات بدون التشاور مع كافة الفعاليات من شرائح المجتمع والتجاهل المستمر لرأي شرائح المجتمع مثل النقابات وغيرها، فطالبنا بعدم فرض اي ضريبة او رسوم او رفعه فعلى سبيل المثال ضريبة المبيعات التي اقرها مجلس الوزراء الموقر فاننا نناقش الحكومة الاردنية الموقرة بالترتيب ونشجب المشروع المتزايد من الدور حتى توفير الظروف الاقتصادية المتوازية لبلدنا العزيز، والف شكر والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ الشيخ ابوزنط.

السيد عبدالمنعم ابوزنط: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم:

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمدلله والصلاة والسلام على رسوله الامين وآله وصحبه الغر الميامين، اما بعد.

معالي الرئيس،

حضرات الاخوة النواب المحترمين.

ان وزارة التموين منذ بداية عمر هذا المجلس الكريم منذ الثامن من تشرين ثاني سنة ٨٩ قد ارتكبت الوزارة ثلاث مخالفات في رفع الاسعار.

المخالفة الاولى: عدم الوفاء بالعهد الذي قطعته الحكومة على نفسها منذ الحكومة الاولى خلال مجلسنا، ان لا تزيد السعر في اية سلعة الا بعد الرجوع الى هذا المجلس الكريم. وذهب هذا العهد ادراج الرياح، حيث تحول الى ريح صرصر عاتية في موجة الغلاء المرهق للشعب، وبخاصة الفقراء الحيارى والأرامل الثكالى والاطفال اليتامى. على الرغم من امر الله عز وجل: وأوفوا بالعهد ان العهد كان مسئولا».

والمخالفة الثانية لوزارة التموين في رفع الاسعار، حيث رفعت المواد التموينية المدعومة سنويا خلال الاربع سنوات.

والمخالفة الثالثة التي مارستها وزارة التموين خلال عمر المجلس انها مخالفة تتحقق في عدم التفاعل الشعوري مع آلام الشعب.

والدليل على ذلك:

سنة ١٩٨٩ - كان الدعم لمادة القمح (٤١,٦٠٠,٠٠٠) مليون دينار.

سنة ١٩٩٠ - كان الدعم لمادة القمح ٣٤,٤٠٠,٠٠٠ مليون دينار اي خصم من قوت الشعب (٧,١٠٠,٠٠٠) مليون دينار.

سنة ١٩٩١ - كان الدعم لمادة القمح

٣٤,٧٠٠,٠٠٠ اي خصم من قوت الشعب بمعدل (٧) ملايين دينار.

سنة ١٩٩٢ كان الدعم لمادة القمح (٤٠,٣٠٠,٠٠٠) مليون دينار اي خصم من قوت الشعب قياساً مع سنة ٨٩ ـ بمعدل عشرة ملايين دينار.

اما سنة ١٩٩٣ ـ كان الدعم التمويني ٣٦ مليون دينار. وعندما تحسب نسبة المواليد خلال الاربع سنوات + القادمين المطرودين بظلم من الكويت المحتلة، نجد نسبة الزيادة في الشعب لا تقل عن نسبة خمس السكان، بل ترتفع الى مليون نسمة او يزيد.

فلست ادري عندما كان السكان (٣,٥) ملايين نسمة، كان الدعم سنة (٨٩) ٤١,٦ مليون دينار.

وعندما يصبح عدد السكان في اردن الحشد والرباط (٤,٥) ملايين نسمة يكون الدعم ٣٦ مليون دينار. وعندما توازن موازنة دقيقة عادلة بين دعم سنة (٨٩) وسنة ٩٣ في ضوء الموازنة المنطقية الرقمية لزيادة عدد السكان المطرد، نستنتج من ذلك ان حصة المليون نسمة الذين اتوا من الخليج ونسبة المواليد تساوي سنة ٨٩ في الدعم التمويني (١٢) مليون دينار ويعني ذلك: يتحتم على مقدار الدعم التمويني أن تكون نسبته لسنة (٩٣) تساوي (٥٣,٦) مليون دينار. والمحصلة لمخالفات وزارة التموين في اقوات الشعب تساوي ١٧,٦٠٠ مليون دينار قياسا مع الدعم لسنة (٨٩).

وبعد: فأين التفاعل الشعوري مع آلام الشعب عندما ينتقص من حقه المعيشي (١٧,٦٠٠) مليون دينار. ليت الذين رسموا تلك السياسة التموينية ان عاشوا ساعة واحدة في الاحياء الشعبية والمخيمات، بدلاً من النظر اليها من البرج العاجي ليت الذين رسموا تلك السياسة عايشوا فقراء البادية والريف ساعة واحدة قبل ان يقيموا آلامهم بمنظار المترفين ممن يلقون تسعة اعشار طعامهم في الحاويات.

لذلك اناشد السادة الذين يرسمون تلك السياسة التموينية ان يتقوا الله في هذا الشعب الطيب المسكين فلا تلجئوه ليأخذ حقه بالمسدس والسكين. وانتم تعلمون يا سادة الرسم لسياسة التموين ان معظم الثورات الاجتماعية في التاريخ ناجمة عن الجوع والفقر والحاجة المذلة.

وتعلمون يا ساسة الرسم لسياسة التموين ان الامن السياسي والامن العسكري مرتبط ارتباطا عضويا بالامن المعيشي. مصداقا لقوله تعالى: «فليعبدوا رب هذا البيت الذي اطعمهم من جوع وامنهم من خوف». فقد بدأ الله عز وجل بذكر الامن المعيشي قبل الامن السياسي والامن العسكري. بل كان الامن المعيشي مقدمة وكان الامن السياسي والعسكري نتيجة لتلك المقدمة. ويوم ان تهتز المقدمة بالآلام ستصاب النتيجة بزلزال لا تحمد عقباه والعياذ بالله لاجل ذلك: اقترح ما يلي:

أولا: اعتماد الانتاج الوطني وبخاصة في الملابس والاحذية حيث ارتفعت اسعارها، ارتفاعا باهظا.

ثانيا: مطالبة المجلس الكريم بتحقيق عادل عاجل، لمعرفة الأسباب التي ادت الى

ارتفاع الاسعار. وبخاصة في المواد المدعومة الرز والسكر والحليب والطحين، والسولار.

ثالثا: ان تلغي الحكومة الموقّرة زيادة الاسعار في تلك المواد التموينية، حيث زيدت في عهدها سنة (٩٢) وسنة (٩٣).

رابعا: ان تلتزم الحكومة بعدم رفع الاسعار في اية مادة تموينية الا بعد عرضها على المجلس الكريم.

خامسا: المزيد المزيد من استصلاح مزيد من الاراضي الزراعية حتى تشغّل عشرات الالاف من العاطلين عن العمل وحتى يوجد الوفر المعيشي تنخفض الاسعار التموينية في القوت خاصة.

وفي الختام الاقتراح السادس ان تزاد المواد التموينية المدعومة، أن تزاد وبخاصة الرز والسكر والحليب، لما فيه من فرج للعائلات الفقيرة والبائسة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

النائب عبدالمنعم ابو زنط

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الدكتور همام سعيد، استاذ فؤاد الخلفات، استاذ قسيم عبيدات.

الدكتور قسيم عبيدات: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، الاخوة النواب:

عند مناقشة السياسة التموينية لاية حكومة فيجب علينا ان نأخذ بالاعتبار امورا كثيرا وعوامل شتى أهمها ما يلي:

الظروف المحلية والعربية والدولية: اذ ان سعر اية سلعة تقرره عناصر شتى كالعرض والطلب وحاجة السوق وكمية الانتاج ونوعية هذا الانتاج والفائض او النقص في الايدي العاملة.

لقد تأثر الاردن كثيرا من النتائج المؤلمة والسلبية لازمة الخليج وما تبعها من مفرزات سيئة اهمها الحصار السياسي والاقتصادي، وعودة الألاف من ابناء شعبنا من الكويت وبقية دول الخليج.

هذه العوامل يجب اخذها بعين الاعتبار اذ انها شكلت وتشكل ضغطا هائلا على السوق المحلية وبشكل خاص على المواد التموينية والاستهلاكية.

ان ارتفاع اسعار كثير من العناصر الاولية من المواد التموينية والاستهلاكية في دول المنشأ له دور كبير في تذبذب الاسعار وعدم استقرارها مما يؤدي في كثير من الاحيان الى ارتفاعها.

معالي الرئيس، الاخوة النواب:

ان واقع الحال يقرر حقيقة ماثلة للعيان الا وهي اننا في الاردن ننعم باستقرار اقتصادي ومالي بشكل نسبي تحسدنا عليه كثير من الاقطار المجاورة والبعيدة.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء النواب.

مع ثقتي التامة بحكمة السياسة التموينية للحكومة واعتزازي الكبير بشخص الاخ معالي وزير التموين الذي كان لخبرته الطويلة وامانته ونزاهته الاثر الكبير في ضبط الاسعار وتوفير المواد الغذائية والاستهلاكية اللازمة لسد حاجة المواطنين وتلبية رغباتهم. الا انني اطالب الحكومة ببعض الامور التالية:

١ . ضبط الاسعار لجميع المواد التموينية والاستهلاكية.

٢ . عدم فرض ضرائب جديدة ترهق كاهل المواطنين من الطبقتين الوسطى والفقيرة.

٣ . سن تشريعات جديدة تشدد العقوبات المادية والمعنوية على المتلاعبين بالاسعار وبالاقتصاد ونشر اسمائهم عبر شاشات التلفزيون والصحافة المحلية.

٤ . زيادة الدعم لمربي المواشي والثروة الحيوانية والزراعية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته. الاستاذ الغبابشة.

السيد ابراهيم الغبابشة: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، الزملاء الكرام ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

بعد الاستماع لكلمة معالي وزير التموين التي القاها نيابة عن الحكومة امام مجلسكم الكريم في الايام الماضية والتي كان عنوانها سياسة الاسعار للمواد التموينية. ومن مفهوم هذا العنوان والمتتبع لخطوات هذه الحكومة في هذا المجال اي الاسعار التموينية للمواد الاساسية وغيرها. يستنتج بأن حكومتنا الرشيدة تنفذ تعليمات ووصفات صندوق النقد الدولي وبرنامج التصحيح الاقتصادي بحذافيره. على الرغم من ان الحكومة تعلم علم اليقين بان مواطننا الاردني خاصة الموجود في الريف الاردني والذي يعاني من تدني الدخل وعدم قدرته على شراء المواد الاساسية له ولافراد عائلته، والتي تشير الدراسات بأن معظمهم يعيشون تحت خط الفقر، وهم بذلك يستحقون الدعم، الا ان حكومتنا هذه وتنفيذا لبرنامج التصحيح الاقتصادي، تقوم من حين الى اخر برفع اسعار العديد من المواد والاكثر استهلاكا من قبل المواطن. لذا فانني اذكر معظم الزملاء الكرام والذين القوا كلماتهم من على هذه المنصة وفي العديد من المناسبات واشاروا فيها الى ان مجتمعنا الاردني بغالبيته العظمى هم من ذوي الدخل المحدود ومن الفئات التي تعيش تحت خط الفقر، فان هذه الفئات لا تتحمل رفع الاسعار لمثل هذه المواد، واصبحوا في حال لا يستطيعوا تحمل هذه الاجراءات من الحكومةوالتي وصلت الى رغيف خبزهم، ولعلم الجميع ان معظم اهلنا في الريف لا يجد سوى لقمة الخبز وفي أحسن الظروف يجد معها كوب من الشاي فقط.

معالي الرئيس، الزملاء الكرام

ان ما تقوم به الحكومة من تنفيذ سياساتها الضريبية من خلال مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة الضريبية ومنها القانون المؤقت للضريبة الاضافية ومشروع قانون ضريبة المبيعات المعروض على مجلسكم الكريم، وزيادة الاسعار للمواد التموينية، فإنها تؤدي الى ضعف القدرة الشرائية لمواطننا، الذي يتطلع الى ممثليه تحت هذه القبة بالوقوف امام مثل هذه السياسات التي قد تؤدي الى ردود فعل لا يحمد عقباها. ولنا في احداث نيسان عام ١٩٨٩ اكبر مثل على ذلك.

كما وانني اتمنى على معالي وزير التموين المحترم زيادة المراقبة على الاسعار في السوق الاردني في جميع المناطق، حيث يوجد الطمع والجشع لدى الغالبية العظمى من تجارنا بجميع فئاتهم.

اما حول ما ورد ضمن كلمة الحكومة بأنه لا يوجد نية لزيادة الاسعار. فانني أسأل هل بقي سلع في السوق الاردني لم يرتفع سعرها. وفي المقابل هل بقي في جيب المواطن ما يدفعه نتيجة زيادة الاسعار وكثرة الضرائب وغيرها.

اما الملاحظة الاخرى، فهي الهدر في استعمال الخبز وضياع كمية كبيرة منه، فانني ومن خلال ملاحظتي، بأن هناك العديد من الافران تقوم بانتاج الخبز بطرق غير صحية، ولا تنطبق عليه المواصفات المطلوبة لكي يكون صالح للاستهلاك.

وهنا وفي هذا المجال فانني اقترح على الحكومة اقامة افران الية في جميع المحافظات، والتي من خلالها يكون انتاج الخبز حسب المواصفات وعليه يمكن التغلب على جانب كبير من الاسراف والهدر في الخبز لدى المستهلك.

ان معظم المواد الاساسية التي يحتاجها المستهلك هي من انتاج القطاع الزراعي والذي ينتج في الاردن في جميع الفصول في السنة. وان هذا القطاع يستحق من الجميع الدعم والتشجيع على الانتاج لكي يكون رافدا للاقتصاد الوطني، ومنتجا للمواد الاستراتيجية التي تكلف الخزينة المبالغ الطائلة في حال استيرادها.

اما بخصوص المبلغ الذي اشار اليه معالي الوزير والناتج عن رفع سعر الخبز فانني اقترح تخصيص جزء منه لاقامة الافران الالية في المناطق التي لا تتوفر فيها مثل هذه الافران.

اما باقي المبلغ فيحول الى صندوق المعونة الوطنية لتمويل مشاريع رأسمالية او معونات متكررة لتلك الفئات المحتاجة من مجتمعنا وخاصة في الريف.

والسلام عليكم ورحمة الله.

النائب ابراهيم الغبابشة

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الدكتور همام سعيد، الاستاذ محمد الدردور.

السيد محمد الدردور: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء

بيان الحكومة حول موضوع الأسعار هام جدا لأن موضوعه يخص كل بيت وكل أسرة بل وكل مواطن من افراد هذا البلد وقد لاحظت في هذا البيان مقارنة الاسعار خلال فترة سابقة قريبة بعد المرحلة التي تدنى فيها مستوى الدينار وانخفضت قيمته وظهرت الزيادة في الاسعار بسيطة لا تؤثر مع دخل الفرد اذ ان المقارنة لم تتم بين هذه الاسعار ودخل الفرد قبل الهزة الاقتصادية التي حدثت في بلدنا وكأن الامر فقط يعني زيادة قروش بسيطة على المواد الغذائية والمصنوعات والمنتجات المحلية وكنت اتمنى ان يشار الى التفاوت الحقيقي والكبير الذي حصل بين قيمة الدينار ومستوى الدخل والذي كان السبب الرئيسي لارتفاع الاسعار خلال السنوات الاربع السابقة ثلاثة امثال ما كانت عليه بينما لم يزد دخل الفرد على دنانير بسيطة لا تساوي ما نسبته (١٠٪) من ارتفاع الاسعار،

إنه، وان كانت الدولة لا تستطيع تحمل كامل الفرق بين سعر الدينار السابق والاسعار الحالية فالأولى بالحكومة ان تحافظ على استمرار استقرار الاسعار وان لا تزيد في اسعار المواد سواء الرئيسية منها او الثانوية فلا تترك المواطن يعاني من ازدواجية تدني مستوى الدخل ثم ارتفاع الاسعار ارتفاعا مذهلا.

ففي العام الماضي وعلى مستوى المواد الغذائية تم رفع سعر السكر والرز والحليب والطحين رغم تأكيد الحكومة بأنه لا زيادة على الاسعار في ذلك العام كأن الوعود لا تعني سوى عكس معناها، تماما كما تعود المواطن ان يقرأ في صفحات الجرائد تحديد اسعار كذا وكذا ففهم ان هذا التحديد لا يعني الا زيادة اسعار تلك المواد لا تحديدها. ومنذ ايام تم رفع سعر جميع انواع الصابون الناعم والمنظفات بنسبة كبيرة. وقبلها زيدت اسعار الاسمنت والحديد، ورفعت اجور المكالمات وزيدت ضرائب اخرى جديدة ومع اشارتي الى هذه الاسعار لابد من ان اشير الى تدهور اسعار المواد الاخرى الرئيسة كالخضار والدواجن مما ادى الى خسارة كبيرة لهذا القطاع من الناس انني ادعو الحكومة لمعالجة هاتين الظاهرتين باستيعاب فائض الدجاج وطرح عطاء استهلاك القوات المسلحة من هذه المادة من الناتج المحلي كما ان الحكومة مدعوة لدعم مشاريع ومصانع تساهم بتمويل جزء منها والباقي يطرح للاكتتاب العام وذلك من اجل تعليب الخضار والفواكه او تصديرها حتى لا يذهب الناتج المحلي هدرا ويترك على ارض المزارع لانه لا يساوي كلفة جمعه ونقله.

واليوم وبعد اقرار الموازنة عام ١٩٩٣ جرى الحديث عن زيادة في رواتب الموظفين وجرى الجدل حول قيمة هذه الزيادة وظهر اتجاه الحكومة الاكتفاء بعشرة دنانير والتي لا تساوي شيئا بالقياس الى متطلبات الفرد كان واقع الحال يقول ان ما تريده الحكومة تأخذه نقدا بقرار بسيط وسريع ولكن ما تعطيه للمواطن والموظف من اجل تحسين احواله المعيشية يجري التباطؤ والتقتير والتأجيل والتسويف.

والاشارة الاخيرة لأولئك الناس من متقاعدي الضمان الاجتماعي الذين يتقاضون رواتب زهيدة تتراوح بين (٤٠ ـ ٥٠) دينار فانهم بحاجة الى انصاف حيث انهم قد تم نسيانهم في زيادة العام الماضي التي بلغت عشرة دنانير فهل سيتم انصافهم خلال هذا العام. انهم فئة تحتاج الى زيادة في دخلهم وتحسين في احوالهم ولا مبرر لاستثنائهم من تلك الزيادة التي مضت.

ان الحديث عن الاسعار التي يقارن دائماً بين دولة ودولة إن الحديث عن الأسعار لا تقارن بين دولة ودولة ولا يجوز ان يقال ان سعر الخبز هو ارخص الاسعار في دول العالم أو أن اغلب الدول لا تقدم الدعم للمواد التموينية لان تلك الدول انما تراعي باستمرار زيادة الدخل لدى المواطنين وان تلك الدول تزيد في رواتب موظفيها بنفس النسبة التي تزيد فيها الاسعار فلا يأبه المواطن والموظف لاي زيادة في الاسعار لانه يعرف ان الدولة ستعوضه عن خسارته وتدفع له تلك الفروق.

انني اهيب بحكومة سيادة الشريف ان توقف هذه الزيادات في الاسعار وان يصار الى

التخفيف والتخفيض من الاسعار الحالية حتى لا تتفشى الجريمة اكثر مما وصلت اليه اذ ان الفقر والبطالة وعدم القدرة على التكيف مع متطلبات العصر يزيد من الشعور بالحقد والنقمة على كل مسؤول عن تلك الزيادة وتكون سببا في ارتكاب كثير من الجرائم التي رافقت هذه الزيادات.

ان امن الوطن وسلامة مسيرته يتوقف على الامن الغذائي الذي يحفظ للناس كرامتهم ولقمة عيشهم، وشكرا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، استاذ سعد حدادين، استاذ محمد فارس الطراونة.

السيد محمد فارس الطراونة: بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، الزملاء الكرام

سأختصر في الحديث وسأتعرض لموضوع بيان الحكومة.

جاء البيان واضحا من حيث انه:

اولا: اوضح حالة الاستقرار النسبي لمستوى الاسعار خلال العام ١٩٩٢، وهذا امر يدعو الى الارتياح. وبغض النظر عن الاسباب التي دعت الى ذلك.

ثانيا: ان الزيادة في الاسعار المشار اليها في بيان معالي وزير التموين هي زيادة عادية اذا ما اخذنا بالاعتبار ان معظم المستوردات قد ارتفعت اسعارها في بلد المنشأ وبالتالي انعكاس هذا الارتفاع على الاسعار المحلية وبالنسبة التي اشار اليها البيان.

ثالثا: ان ارتفاع سعر الطحين امر جيد لان المواطن العادي لا يدرك فعلا الفرق بين سعر شراء القمح من الخارج او القمح المحلي والسعر الذي يشتري به المستهلك هذه المادة، ومن المؤكد ان الحكومة تدفع ثمنا للطحين يساوي صعف الثمن الذي يدفعه المستهلك على الاقل. اضافة الى ذلك فان كميات غير عادية من الطحين المدعوم تذهب باتجاهات غير صحيحة، كالتهريب مثلا وعدم ترشيد الاستهلاك البيتي واستعمال الطحين لغير الحالات المخصص لها اضافة الى استهلاكه من قبل الوافدين، ولهذا ومع تأكيدي على الاشادة بوضوح البيان الا انني ارى التالي:

أولا: ضرورة ضبط الاسعار المحددة من خلال تشديد الرقابة وعدم التهاون مع المخالفين.

ثانيا: اعادة النظر بالدعم من حيث المبدأ وتحويله الى دعم لمنتجي القمح وبقية أنواع الحبوب واللحوم على اختلاف انواعها.

ثالثا: توسيع قاعدة المستفيدين من المؤسسات الاستهلاكية ليشمل الفقراء من ابناء المجتمع.

رابعا: التركيز على استعمال البطاقات ليتسنى للجهات المعنية حصر الدعم في المواطنين الاردنيين.

خامسا: اعادة النظر بالأسعار الخاصة بالمواد الاساسية اللازمة للمواطن ليس بدعمها بل بالزام اصحاب العلاقة بتحديد الاسعار بهامش ربح معقول.

وبالمحصلة ارجو من الحكومة الكريمة

اخـذ الملاحـظات السابقـة بالاعتبـار، وشكرا لكم.

معـالي رئيس المجلس: شكـرا لكم، الاستاذ الدغمي، استاذ ليث الشبيلات، دكتور فوزي الطعيمة.

الدكتور فوزي شاكر الطعيمـة: شكرا معـالي الرئيس، فيـما يتعلق بـالاسعـار وتجنبـا للتكـرار، اكتفي بمـا قيـل في هـذا المجلس الكريم، اما بشأن السياسة التموينية فقد تضمن تقـرير اللجنـة الزراعيـة الذي تـلي عـلى هـذا المجلس الكريم في الجلسة الماضية وجهة نظر في هـذه السياسـة وهي تعكس مـوقفي من هـذا الموضوع الهام، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الان انتهت اسماء الاخوة الذين طلبوا الحديث وهذه المناقشة وتبادل الرأي بين المجلس والحكومة قد تم ببيان الحكومة الذي قدمه معالي وزير التموين والكلمات التي القيت من الاخوة النواب فالان اذا كان هناك ملاحظات لمعالي وزير التموين، تفضل.

معالي وزير التموين: بسم الله الرحمن الـرحيم، معـالي الـرئيس، السـادة النـواب المحترمين.

بدايةً اشكر جميع الاخوة الذين تكلمـوا وناقشوا بيان الحكومـة بشأن سيـاسة الاسعـار سواءً كان نقاشهم ايجابيا مع سياسة الحكومة او منتقـدين لها، ولكن احب ان اقـول ان وزارة التموين تعمل من خلال قانـون التموين وهي تقوم بتطبيق هذا القانون وقد كنت قد أشرت بأن هناك ثـلاث انواع من السلع التي تـراقبها وزارة التموين، وهذه السلع قد وردت في كلمتي التي قلت فيها المواد الاساسية وهي اربعة الخبز، والارز والسكر والحليب المدعوم، وهناك السلع الاخرى التموينية تعد بحوالي (٣٦) سلعة من ضمنهـا الخضار والفـواكـه والحليب والاجبـان وغيرها من هذه السلع وهي التي تحدد اسعارها وتـراقب ومنهـا السلع الاخـرى وهي سلع لا تتجاوز الخمس او الست انواع وغير هذه السلع غير خاضعة للتسعيرة او للرقابة ارجو ان يكون ذلك واضحا وان وزارة التموين غير مسؤولة عن مراقبة او تحديد غير هذه الانواع من السلع وهي تخضع لقاعدة العرض والطلب في هذا البلد، الصحيح بعض النقاط الهـامـة التي احب ان اعقب عليهـا والتي وردت من الاخوة النـواب المحترمين صحيح ان امنية كل مواطن ان يرى ان هناك اكتفاء ذاتي امنيتي وامنية اي مسؤول ان نرى صوامع الحبوب في الاردن مليئة بالقمـح والذرة والشعير انتاج البلد، ويجب جميعا ان نقوم بهذا الجهد في الـوصول الى هـذا الاكتفاء مـع شكّي أن نوصل الاردن إلى هذا الاكتفاء الذاتي من عملية الحبوب كحبوب ولكن يجب العمل حتى الـوصول الى هـذا الهدف. الحكـومة من جانبها قامت بأمور كثيرة وهي عمليـة تشجيع شراء وزراعة الحبوب بجميع أنواعها والخضار واحب على سبيل المثـال ان اقول ان الحكـومة قدرت شراء القمح (١,٤٧) دينار بينما اسعاره العـالميـة بحـدود (٩٠ ـ ٩٢) دينـار واصـل مستـودعاتنـا، الشعير حـددنـا سعـره بحـدود (١٠٥) دنانير بينما سعره العالمي ايضا بحـدود (٧٢) الى (٧٣) دينار، الذرة الصفراء حددنـا سعرها بسعـر الكلفة تقـريبابـ(١٠٥) دنـانير وشجعنـا زراعتهـا وطلبنـا من المـزارعـين ان يتوجهوا الى هذه الزراعة لاننا نستـورد كامـل انتاجنا من هذه المادة صحيح في هذا المجال ايضا في دعم الانتـاج الـوطني منعنـا استيـراد زيت الزيتون الا بما يغطي حاجة البلد من اي نقص وكذلك منعنا استيراد الحليب المجفف في عبوات كبيرة دعما للانتاج المحلي، منع استيراد العدس الحب الاحمر الا بما يغطي حاجة الانتاج المحلي ويباع بسعر الكلفة فاذا ارتفع السعر في الخارج يرتفع في الاردن، الواقع النقطة الثانية التي ايضا الحكومة قررت هذا العام شراء محصول البطاطا والبصـل والثوم بـأسعـار مجـزية حتى يتـوجـه المزارعين الى زراعة هذه الانواع، القول حقيقة ان هناك هدر بـ(٤٠٠) الف طن طحين او خبز باعتقادي هذا كلام مبالغ فيـه جدا اذ ان كـل حاجتنا او كـل استهلاكنـا من الطحـين حوالي (٤٠٠ ـ ٤٢٠) الف طن تستـهلك سنـويـا الصحيح يسمح لي مجلسكم الموقر ان اخوض في نقطة وهي عملية الدعم ومقدار الدعم انتم ايها السـادة وافقتم على تخفيض الـدعم من (٤٢) مليون الى (٣٦) مليون عندما جاءت الموازنة بين يديكم ومع الاسف الشديد لم ادعى شخصيا انا الى اللجنة المالية لديكم لاناقش هذا الموضوع هل يكفي هذا الدعم؟ ام لا بل انتم وافقتم على هذا الدعم دون اية مناقشة من الوزارة المعنية وبالتالي ارتضيتم تخفيض هذا الدعم وبـالتالي الان مع الاسف اقول تريدون زيادة من اين آتي بهـذه الزيـادة وانتم وافقتم على هـذه الامور، الـزيـادة في مقـدار الـدعم الصحيح النقـطة الاخرى التي اثارها بعض الاخوان حول اللحوم

وان اسعارها ارتفعت من حبي وتقديري للذي قال هذا الموضوع الظاهر انه يعني ما بشتري هو شخصيا العام مثل هذا الوقت وفي هذه الايام بالذات كان سعر اللحوم المستوردة حوالي (٤) دنانير ولحوم العجل (٣,٦٠٠) دنانير والدجاج كانت اسعاره جدا مرتفعة الان اسعار اللحوم بـ(٣,٦٥) وهذا السقف الذي حـددته وزارة التموين وتتعامل ضمنهُ ولحوم العجل بحـدود الـ(٢,٨٠٠) دينار والدجاج الان نحن في ازمة في الـدجاج المحـلي مع الاسف قبـل شهـر او شهرين كنت قد اجتمعت مع اللجنة الادارية لنعالج موضوع الفـوائض من الدجـاج وكيفية حل الدجاج وتنظيم هذا القطاع ومع الاسف اليوم لا يوجـد في هذا القـطاع ما يكفي يمكن استهلاك ساعتين او ثلاثة في المملكة، النقـطة الثانية التي احب ان اؤكد عليها قضية الاعلاف والاعـلاف حقيقـة نحن نـدعم المـواشـي والـدواجن، الدواجن نـطعمها بـالذرة بسعـر الكلفة المباشرة وهناك تحمل للدولة للكلفة الغير مباشرة اما فيما يخص الاغنام فأيضا انا مع قناعة كاملة اننا لا يمكن ان نصل الى الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء لذلك فتحنا باب الاستيراد وامام باب الاستيراد هذا نحن نسمح بالتصدير وندعم هذا التصدير ولكن ايضا كل رأس يصدر من الاردن نستوفي منه فرق الدعم (٣,٥) دنانير وقد استوفينا هذا العام منذ بـداية تـطبيق هذا القرار يمكن في شهر (٢ أو ٣) لا اذكر انما مبلغ ما استرد من قيمة الدعم حوالي (٢,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار والدعم الذي صرف على الاعلاف حوالي (٧,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار وباعتقادي اننا نحن ان نشجع عائلات كثيرة في تربية هذه